www.refaad.com

International Journal for Arabic Linguistics and Literature Studies (JALLS)
المجلة الدولية للدراسات اللغوية والأدبية العربية
Journal Homepage: https://www.refaad.com/Journal/Index/6
E-ISSN 2663-5860 | P-ISSN 2663-5852
Vol. 7, Issue 3, 2025, pp. 102 - 120

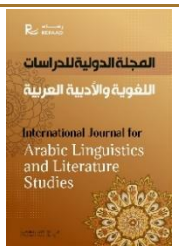

The Evaluative Judgments on Dialectal Features between Sibawayh and Ibn Hisham Al-Ansari: The Criteria and Reasons

Khadegah Mahmoud Abu Amryah[1*], Mohammad Ali Rabaa[2]
[1] PhD students, Department of Arabic Language, An-Najah National University, Palestine.
[2] Professor of Language and Grammar, An-Najah National University, Palestine.
[*] Corresponding Author: Khadegah Abu Amryah (khadija50005000@gmail.com)

الأحكام التقويمية على السمات اللهجية بين سيبويه و ابن هشام الأنصاري: الضوابط والأسباب

خديجة محمود أبو عامريّة[1*]، محمّد علي رباع[2]
[1] طالبة دكتوراة- قسم اللغة العربية- جامعة النجاح الوطنية- فلسطين.
[2] بروفيسور في اللغة والنحو- جامعة النجاح الوطنية- فلسطين.
*الباحث المراسل: خديجة أبو عامريّة (khadija50005000@gmail.com)

This file is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International

Received	Revised	Accepted
استلام البحث	مراجعة البحث	قبول البحث
2025/8/13	2025/8/31	2025/9/9

DOI: https://doi.org/10.31559/JALLS2025.7.3.2

Abstract:

Objectives: This study aims to highlight the rulings uniquely attributed to both Sibawayh and Ibn Hisham, along with the reasons for directing these rulings toward the dialects. It also aims to show the extent to which they use these provisions, approximately. Identifying those that were frequently employed by one and scarcely or not at all by the other.

Methodology: The research relies on the descriptive analytical approach, collecting the most prominent rulings that each of them mentioned, and I also explained the reasons for directing them. I sometimes confirmed the times when both of them mentioned a verdict, to demonstrate the differences in their usage rates. I have limited myself to providing one or two examples of dialectal features to avoid prolixity.

Conclusion: The study concludes with the following findings: The primary criterion for both scholars in judging dialects is their conformity with or deviation from analogy, the study highlights Sibawayh's attention to factors such as continuity, frequency of usage, clarity of meaning, and consistency, while Ibn Hisham's approach relies heavily on the Qur'an and its readings in prioritizing languages, there is no correlation between the quality or deficiency of a language and the tribe to which its speakers belong; judgments are directed toward the language as it diverges from the original norm, not toward its speakers.

Keywords: *grammatical reasoning; al-Jilani; nominatives; Arabic grammar; cause*.

الملخص:

الأهداف: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأحكام الّتي انفرد بها كلّ من سيبويه وابن هشام، وأسباب توجهها إلى اللّهجات، كما يهدف إلى تبيان مقدار استخدامهما لهذه الأحكام، بصورة تقريبيّة، وما كثُر عند أحدهما وقلّ عند الآخر أو اختفى.

المنهجية: اتّبعت الدراسة المنهج الوصفيّ التّحليليّ: إذ قمت بجمع أبرز الأحكام الّتي انفرد بذكرها كلّ منهما، وبيّنت أسباب توجهها، وكنت -أحيانًا- أثبت مرّات ورود حكمٍ ما عند كليهما؛ لأظهر الفرق بينهما في نسبة استخدامها، واقتصرت على تقديم مثال واحد أو اثنين على السّمة اللّهجيّة؛ تجنّبًا للإطالة.

الخلاصة: وخلصت الدراسة إلى النّتائج الآتية: المعيار الرّئيس عند كليهما في الحكم على اللّهجات مطابقتها القياسَ أو مخالفتها له. أظهرت الدراسة عناية سيبويه بعوامل: الاطّراد وكثرة الاستعمال ووضوح المعنى والاتّساق، كما أظهرت ارتكاز ابن هشام على القرآن وقراءاته في ترجيح اللّغات. لا علاقة بين جودة اللّغة ورداءتها والقبيلة المنسوبة إليها؛ فهما يوجّهان الحكم إلى اللّغة؛ بوصفها خارجة عن الأصل، لا إلى أصحابها.

الكلمات المفتاحية: *سيبويه؛ ابن هشام؛ اللّهجات؛ الأحكام التّقويميّة؛ الضّوابط والأسباب.*

الاستشهاد

Citation

أبو عامريّة، خديجة، رباع، علي. (2025). الأحكام التقويمية على السمات اللهجية بين سيبويه و ابن هشام الأنصاري: الضوابط والأسباب. *المجلة الدولية للدراسات اللغوية والأدبية العربية*، 7 (3)، 102-120.

Abu Amryah, K. M., & Rabaa, M. A. (2025). The Evaluative Judgments on Dialectal Features between Sibawayh and Ibn Hisham Al-Ansari: The Criteria and Reasons. *International Journal for Arabic Linguistics and Literature Studies*, 7 (3), 102-120. https://doi.org/10.31559/JALLS2025.7.3.2 [In Arabic]

المقدمة:

من يتتبّع الكتب المؤلّفة في اللّهجات يجد اختلافًا في تناولها بين النّحاة؛ من حيث الأحكام الموجّهة إليها؛ فمنهم من يذكر اللّهجة من غير حكم، ومنهم من يحكم عليها، مبيّنًا مدى انتشارها، ومنزلتها بالنّسبة إلى اللّغة الفصيحة، وقد ينفرد أحدهم بحكمٍ ما، لا يذكره آخر، وبناء عليه فقد وقع الاتّفاق بينهم، كما وقع الافتراق، وقد تناولت في هذه الدراسة أبرز الأحكام التّقويميّة الّتي انفرد بذكرها سيبويه، وأبرز الأحكام التّقويميّة الّتي انفرد بذكرها ابن هشام، محاوِلةً الكشف عن أسباب توجيهها، ونسبة استخدامهما لهذه الأحكام من حيث الكثرة والقلّة.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في مجموعة من الأسئلة، سأحاول الإجابة عنها، تتمثّل في الآتي:

- ما أبرز الأحكام التّقويميّة الّتي انفرد بها سيبويه؟
- ما أبرز الأحكام التّقويميّة الّتي انفرد بها ابن هشام؟
- ما أسباب هذه الأحكام، وضوابط كلّ منهما في توجيهها؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمّية هذه الدراسة من كونها تجمع بين عالمين من علماء النّحو، في عصرين متباعدين؛ الأوّل يمثّل بدايات علم النّحو، والآخر يمثّل نضج الدّراسات النّحويّة؛ ليقف على أسباب أحكامهما الموجّهة إلى السّمات اللّهجيّة، ومقدار استخدام كلّ منهما لهذا الحكم أو ذاك؛ لتعطي صورة عن كيفيّة تعامل النّحاة واللّغويّين مع اللّهجات.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أسباب توجيه الأحكام التّقويميّة إلى السّمات اللّهجيّة، ومقدار استخدام النّحاة لهذه الأحكام؛ لذا اخترتُ سيبويه وابن هشام؛ ولعلّ اختيار هذين العالمين بما بينهما من فارق زمنيّ، يسهم في إبراز التّطوّر الحاصل في مسألة معالجة الأحكام التّقويميّة على السّمات اللّهجيّة عبر العصور.

خطّة الدراسة:

المبحث الأول: الأحكام التّقويميّة الّتي انفرد بها سيبويه، وأسباب توجيهها.

المطلب الأوّل: أحكام الكمّ.

المطلب الثّاني: أحكام الجودة.

المطلب الثّالث: أحكام متفرّقة.

المبحث الثّاني: الأحكام التّقويميّة الّتي انفرد بها ابن هشام، وأسباب توجيهها.

المطلب الأوّل: أحكام الكم.

المطلب الثّاني: أحكام الجودة.

المطلب الثّالث: أحكام متفرّقة.

المبحث الأوّل: الأحكام التّقويميّة الّتي انفرد بها سيبويه، وأسباب توجيهها

طفح كتاب سيبويه بالسّمات اللّهجيّة المتبوعة بالأحكام التّقويميّة؛ فهذا وجه رديء، أو حسن، وهذه لغة رديئة، أو جيّدة،...الخ، ولم يكن سيبويه ليطلق تلكم الأحكام عشوائيًّا، بل وفق أسباب وضوابط يحتكم إليها؛ ككثرة الاستعمال، واتّساق اللّغة، ووضوح المعنى، ...الخ، وهذه الأحكام هي الوسيلة الّتي يكشف بها عن تفاوت لهجات العرب، والمفاضلة بينها من حيث الفصاحة، وبيان مدى قرب تلك اللّهجة أو بعدها عن القاعدة القياسيّة المتعارف عليها، وإلى أيّ حدّ تتّفق أو تختلف مع الأصول المعتمدة عند النّحاة، وسيكون هذا المبحث وقفة عند دراسة الأحكام التّقويميّة الّتي انفرد بتوجيهها.

المطلب الأوّل: أحكام الكمّ

وهي الأحكام الّتي جاء بها سيبويه ليبيّن مقدار انتشار السّمة اللّهجيّة، وسأختار منها ما يمثّل التّوافق بين سيبويه وابن هشام، وما يمثّل الاختلاف، وذلك كالآتي:

القليل:

تناثر هذا الحكم على صفحات الكتاب في قضايا الأصوات والبنى والنّحو والتّراكيب؛ فهو "من أكثر أحكام الكمّ استخدامًا عند سيبويه؛ جاء في اثنين وثلاثين موضعًا في قسم النّحو، واطّرد استخدامه في اثنتين وتسعين صفحة في قسم اللّغة"، (ربّاع، 1992م، صفحة 132)، من علل توجيه هذا الحكم:

- **مخالفة القياس**؛ نحو: حكمه بالقلّة على لغة مطابقة الفعل الفاعلَ في تثنيته وجمعه، قال: "واعلم أنّ من العرب من يقول: ضربوني قومُك وضربني أخواك، فشبّهوا هذا بالتّاء الّتي يظهرونها في "قالت فلانة" وكأنّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنّث، وهي قليلة ... وأمّا قوله تعالى: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْۗ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: 3] فإنّما يجيء على البدل" (سيبويه، 1988م، صفحة 2/40-41).

والعلّة الّتي أنتجت هذه القلّة هي خروج هذه اللّغة عن الأصل المقيس المقعَّد له، الّذي يقضي بإفراد الفعل المسند إلى المثنّى والجمع؛ لذا لم يرتضِ حمل ما ورد مُشبهًا إيّاها في القرآن الكريم عليها، كما بدا في نصّه السّابق.

وقد اختلف النّحاة في نسبة هذه اللّغة: إذ نُسبت إلى طيّئ، وإلى أزد شنوءة، وإلى بني الحارث من كعب، ينظر: (أبو حيّان، 2010م، صفحة 7/408)، لذا يمكن القول: إنّ الاضطراب في نسبتها، مضافًا إليه شذوذها وضعفها وقلّتها أثّر في موقف ابن هشام منها؛ فلم يَرِد في كتبه المشهورة أنّه حكم عليها بقلّة أو شذوذ أو ندرة أو غيرها من الأحكام.

- **محدوديّة استعمال اللّهجة، وقلّة انتشارها**؛ منه حكمه بالقلّة على لغة قلب الياء ألفًا في المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم، قال: "وأنّهم لا يكادون يقولون يا أباهْ ويا أمّاه، وهي قليلة في كلامهم"، (سيبويه، 1988م، الصفحات 2/210-211)، ويعضد هذه القلّة استهلاله بعبارة: وأنّهم لا يكادون يقولون، الّتي تعبّر عن القلّة الشّديدة.

ومن أحكام القلّة المرتبطة باللّغات المحدودة الانتشار؛ حكمه على إبدال الهاء من الياء، وهي لغة أهل الحجاز، قال: "وأبدلت من الياء في هذه، وذلك في كلامهم قليل"، (سيبويه، 1988م، صفحة 4/238)، والدّليل على قلّة هذا الإبدال أنّه لم يذكر شاهدًا عليه إلّا اسم الإشارة "هذه".

- **كما ورد حكم القليل بصيغة التّفضيل "أقلّ"؛ ليدلّ على القلّة الشّديدة**؛ منه الحكم بـ أقلّ اللّغات على إبدال التّاء دالًا، ثمّ إدغام الدّالين، وإتباع الضّمّة الضّمّة، في مثل: مُرْدِفين، "فمن قال هذا فإنّه يريد: مُرتَدِفين ... وهذا أقلّ اللّغات" (سيبويه، 1988م، صفحة 4/444).

وحكم على الوقف على الفعل المُعَلّ بحذف آخره من غير هاء السّكت بأنّه أقلّ من الوقف عليه بها، قال: "وقد يقول بعض العرب: ارْمْ في الوقف، واغْزْ، واخْشْ، حدّثنا بذلك عيسى بن عمر، ويونس، وهذه اللّغة أقلّ اللّغتين" (سيبويه، 1988م، صفحة 4/159).

أي أقلّ من ارْمِهْ واغْزُهْ واخْشَهْ؛ وهذا يدلّ على أنّ الوقف بالهاء على الفعل المعلّ بحذف آخره هو الأصل المقيس في اللّغة الفصحى؛ لأنّه أكثر، وتركها فرع وأقلّ قياسًا؛ لأنّه أقلّ.

ولم يقتصر سيبويه في التّعبير عن ضيق انتشار اللّهجة وانحسارها اللّغويّ على لفظة "قليل"، أو ما اشتقّ منها، بل استخدم ألفاظًا أُخَر، مع فارق في مقدار القلّة، منها: **لا يكاد يوجد، لا يكاد يعرف، العزيز، ليس بالمطّرد، ربّما، قد، ومن أمثلتها:**

حكمه على مضارع وجد يجُد بـ "لا يكاد يوجد"، قال: "وقد قال ناسٌ من العرب: وجد يجُد، كأنّهم حذفوها من يَوْجُدُ، وهذا لا يكاد يوجد في الكلام"، (سيبويه، 1988م، صفحة 4/53).

والقياس أنّ الواو لا تُحذف من المضارع إلّا إذا كان مكسور العين، مثل: وصف يصف، وهب يهب، لكنّها حُذفت من وجد يوجُد، فخرجت عن القياس، والّذي يدلّ على أنّ حكم "لا يكاد يوجد" يقارب حكم "القليل" قولُه في مضارع يئسَ يئسُ، أي بحذف الياء إنّه في القلّة كـ يَجُد (سيبويه ع.، 1988م، صفحة 4/54)، فَحَكَمَ على "يَجُد" بالقلّة، وكان قد حكم عليها في الصّفحة السّابقة بـ "وهذا لا يوجد في الكلام".

ومن أمثلة استخدامه "ليس مطّردًا" حكمه على عدم إبدال الواو ألفًا في مفْعَلة بأنّه ليس مطّردًا، قال: "وقد قال قوم في مَفْعَلةٍ فجاءوا بها على الأصل؛ وذلك قول بعضهم: إنّ الفكاهة لَمَقْوَدَة إلى الأذى، وهذا ليس بمطّرد"، (سيبويه، 1988م، صفحة 4/350).

والأصل أنّ الواو في هذه الحالة يجب أن تقلب ألفًا؛ لأنّها تحرّكت وفُتح ما قبلها، لكنّها خرجت عن هذا الأصل في بعض الحالات، فحكم عليها سيبويه بالقلّة، الّتي عبّر عنها بـ "ليس بمطّرد".

ومن أمثلة استخدامه لفظة "ربّما" حكمه على جمع فعيلة على فُعُل، والقياس فعائل، قال: "وأمّا ما كان عدد حروفه أربعة أحرف وفيه هاء التّأنيث وكان فعيلةً فإنّك تكسّره على فعائل، وذلك نحو: صحيفة وصحائف، وقبيلة وقبائل ....، وذا أكثر من أن يحصى، وربّما كسّروه على فُعُل، وهو قليل، قالوا: سفينة وسفن، وصحيفة وصحف، شبّهوا ذلك بقليب وقُلُب، كأنّهم جمعوا "سفين وصحيف" حين علموا أنّ الهاء ذاهبة"، (سيبويه، 1988م، صفحة 3/610)، وممّا يدلّ على أنّ هذه اللّفظة من مرادفات القليل جمعُه بينها وبين لفظة قليل في الحكم على السّمة اللّهجيّة ذاتها.

ومن أمثلة استخدامه لفظة "قد"، قوله عن تكسير فَعَل على فُعُل، والقياس فُعُول وأفعال، نحو: أَسَد أُسُد، ووَثن وُثُن: "وقد كُسّر على فُعُل، وذلك قليل ..."، (سيبويه، 1988م، صفحة 3/571).

الكثير:

من أحكام الكمّ، وهو المقابل للقليل، والمعيار الأكثر اعتمادًا لدى سيبويه في الحكم على فصاحة اللّهجات والتّقعيد لها، فإن كَثُرت فهي مقبولة، وإلّا فهي شاذّة، تُحفظ ولا يقاس عليها، وهو المنهج الّذي خطّه أبو عمرو بن العلاء للنّحاة بمقولته المشهورة: "أعمل على الأكثر، وأسمّي ما خالفني لغات"، (ابن خلّكان، 1970م، الصفحات 3/468-469)، من معايير توجيه حكم "الكثير":

- **موافقة اللّهجة القياسَ**؛ ومنه حكمه على انفصال الضّمير، قال: "فإذا ذكرتَ مفعولين كلاهما غائب، فقلت: أعطاهوها وأعطاهاه جاز، وهو عربيّ، ولا **عليك** بأيّهما بدأت من قبل أنّهما كلاهما غائب، وهذا أيضًا ليس بالكثير في كلامهم، والأكثر في كلامهم أعطاه إيّاها" (سيبويه ع.، 1988م، صفحة 2/365).

فالأكثر كما يبدو من نصّ سيبويه هو الأصل، وهو اللّغة الفصيحة المقيسة، "أعطاه إيّاها"، أمّا الّذي عبّر عنه بـعربيّ، وليس كثيرًا في كلامهم فهو اللّهجة الخارجة عن الأصل المقيس: أعطاهوها وأعطاهاه.

- **شذوذ اللّهجة**، وإن خالفت منطق اللّغة؛ قد تكون اللّهجة شاذّة، ومخالِفة منطقَ اللّغة، لكنّها أكثر في الاستعمال، فيصبح هذا الأكثر أصلًا على الرّغم من شذوذه؛ منه قوله: "وبعض العرب يقول: هو لك الجمّاءُ الغفيرُ، يرفع كما يرفع الخالص -يقصد ما سبق من كلامه: هو لك خالصٌ- والنّصبُ أكثر، لأنّ الجمّاءَ الغفيرَ بمنزلة المصدر، فكأنّه قال هو لك خُلوصًا" (سيبويه ع.، 1988م، الصفحات 91/2-92).

فمنطق اللّغة يقضي بأن تكون "الجمّاء الغفير" في مثل قولنا: هو لك الجمّاءُ الغفيرُ، من المصادر المرفوعة، ولكنْ لمّا كثر نصبها في كلام بعض العرب أصبحت أصلًا، وتنحّى الأصل "الرّفع".

انتشار السّمة اللّهجيّة، وإن كان في قبيلة واحدة؛ ليؤكّد تمايزها عن غيرها من القبائل؛

نحو: حكمه على رفع الاسم المفرد العلم الواقع بعد اسم الإشارة المنادى بأنّه كثير في كلام طيّئ، قال: "وذلك قولك يا هذا زيدٌ، وإن شئت قلت زيدًا، وزعم لي بعض العرب أنّ يا هذا زيد كثير في كلام طيّئ" (سيبويه ع.، 1988م، صفحة 192/2)، فالرّفع خصوصيّة لهجيّة لقبيلة طيّئ.

- **ورد بصيغة التّفضيل "أكثر"؛ للمفاضلة بين اللّغات، وبيان أعلاها في سلّم الانتشار والاتّساع اللّغويّ**؛ منه غير ما سبق: قوله في الحكم على صرف "واسط": "وأمّا واسط فالتّذكير والصّرف أكثر" (سيبويه، 1988م، صفحة 243/3) ، ممّا يدلّ على أنّ التّأنيث وترك الصّرف أقلّ.
- **وكثيرًا ما يذكر القليل، ويقابله بالكثير أو الأكثر؛ لتتّضح صورة القليل، وينجلي حدُّه في ذهن السّامع:** نحو: قوله في إبدال الألف ياء عند الوقف: "وذلك قول بعض العرب في أفْعَى: هذه أفعَيْ؛ وفي حُبْلَى: هذه حُبلَيْ؛ وفي مُثَنًّى: هذا مُثَنَّيْ، فإذا وصلتَ صيّرتها ألفًا، حدّثنا الخليل وأبو الخطّاب أنّها لغةٌ لفزارة وناسٍ من قيس؛ وهي قليلة، فأمّا الأكثر الأعرف فأن تدع الألف في الوقف على حالها ولا تبدلها ياءً" (سيبويه، 1988م، 181/4)، فالوقف بالألف أكثر وأعرف؛ لأنّه الأصل واللّغة الفصيحة، أمّا إبدالها ياءً فهو خصوصيّة لهجيّة محصورة في قبائل معيّنة؛ لذا كانت قليلة.
- **وقد يأتي منفيًّا بـ "ليس"، فيكون حينئذ مرادفًا للقليل:** حكم على اتّصال المصدر بالضّمير في مثل: عجبت من ضربيك، ومن ضربِيه، ومن ضربيكم، بأنّه "ليس بالكثير"، قال: "فالعرب قد تكلّم بهذا، وليس بالكثير"، (سيبويه، 1988م، صفحة 357/2).

والأكثر: ضربِي إيّاك، وهذا الأكثر لم يأتِ على القياس الّذي يقضي باتّصال الضّمير، لكنّه ورد مسموعًا، فسيبويه يعوّل على السّماع.

القياس:

القياس قسيم السّماع الّذي هو أصل من أصول النّحو العربيّ، لكنّه خرج عن كونه أصلًا من أصول النّحو العربيّ إلى دائرة أوسع في أفقها، هي دائرة الأحكام النّحويّة (الحميداوي، 2011م، الصفحات 24-25).

ارتبط عند سيبويه بحكم الكثير والأكثر ارتباطًا وثيقًا؛ ذلك أنّ الكثير عنده مقيس عليه، والأقلّ يُحفظ ولا يقاس عليه، "ولكنّ الأكثر يقاس عليه" (سيبويه، 1988م، صفحة 8/4) ، **من ضوابط توجهه إلى اللّهجات:**

- **موافقة اللّهجة الأصل**؛ منه الحكم على كسر نون "مِنِ"، قال: "وزعموا أنّ ناسًا من العرب يقولون: مِنِ الله، فيكسرونه ويجرونه على القياس"، (سيبويه، 1988م، صفحة 153/4)، يجرونه على القياس الّذي يقضي بأنّ الأصل عند التقاء السّاكنين أن يُحرّك السّاكن الأوّل بالكسر، والشّائع الشّاذّ عن الأصل هو التّحريك بالفتح: مِنَ الله.

ثمّ أردف حكم القياس بحكمي الكثرة والجودة، قال: "وقد اختلفت العرب في مِنْ إذا كان بعدها ألف وصل غير ألف اللّام، فكسره قوم على القياس، وهي أكثر في كلامهم، وهي الجيّدة، ولم يكسروا في ألف اللّام لأنّها مع ألف اللّام أكثر، لأنّ الألف واللّام كثيرةٌ في الكلام تدخل في كلّ اسم، ففتحوا استخفافًا ...." (سيبويه، 1988م، الصفحات 154/4-155)، يتّضح من كلام سيبويه أنّ كثرة استعمال لفظةٍ ما في الكلام العربيّ تجعل العرب يغيّرونها عن نظائرها؛ من أجل تخفيف نطقها وتسهيله.

وكونها جيّدة يعني أنّ هناك ما هو أجود منها على الرّغم من مجيئها على القياس، والأجود هو فتح النّون "مِنَ"، وقد علّل فتحها بأنّها "أكثر" في الكلام، وبذا استحقّت أن تكون الأجود؛ لكثرتها في الاستعمال، مع أنّها شاذّة عن القياس، ما يعني أنّ سيبويه يعوّل على كثرة الاستعمال، وإن خالفت اللّهجة القياس.

- **المفاضلة بين اللّغات؛ لبيان أقربها إلى القاعدة المطّردة، وقد أكثر من استخدم صيغة التّفضيل "أقيس"**؛ منه الحكم على لغة تميم في الاستفهام عن العلم بأنّها أقيس من لغة الحكاية عند الحجازيّين، (سيبويه، 1988م، صفحة 413/2) ، لأنّ السّؤال: مَن زيدٌ؟ جملة اسميّة، يقتضي القياس رفع ركنيها؛ المبتدأ والخبر، وحكاية أهل الحجاز: من زيدًا؟ تُحدث خللًا في التّركيب؛ فيضطرب الإعراب.
- **وجاء حكم القياس مرتبطًا بأحكام أُخَر**؛ منه غير ما سبق: جمعُه بين حكمي الأقيس والأكثر؛ ما يدلّ على أنّ الكثير يوافق القياس، وقد يخالفه - كما مرّ قبل قليل، وسيمرّ في المبحث الثّاني عند ابن هشام- حكم على حذف ياء المتكلّم عند الوقف بأنّه أقيس وأكثر؛ قال: "وتركها في الوقف أقيس وأكثر ..... وذلك قولك: هذا غلامْ، وأنت تريد: هذا غلاميْ"، (سيبويه، 1988م، الصفحات 185/4-186).

وجمع بين ثلاثة أحكام إيجابيّة في النّسب: "الأجود والأكثر والأقيس"، قال: "وقال بعضهم: إبِل حَمَضيّة، إذا أكلت الحَمْض، وحَمْضيّة أجود وأكثر وأقيس في كلامهم"، (سيبويه، 1988م، صفحة 336/3).

- **وقد يعبّر عن القياس بألفاظ، يُفهم من سياقها أنّها مرادفة له**، إذ تُوجَّه إلى الاستعمال اللّغويّ المعياريّ المقيس عليه، والقاعدة الأكثر جوازًا، كـ الوجه والمتلئبّ والحدّ والأصل والمطّرد ...إلخ، وسأمثّل على بعضها تجنّبًا للإطالة:

من تعبيره عن القياس بـ "المتلئبّ" قوله: "أمّا ما كانت عينه ولامه من موضعٍ واحد فإذا تحرّكت اللّام منه وهو فِعْلٌ ألزموه الإدغام، وأسكنوا العين، فهذا متلئبٌّ في لغة تميم وأهل الحجاز"، (سيبويه، 1988م، صفحة 417/4)، أي قياس مطّرد وكثير.

ومنه اقتران الحدّ بحكم الوجه، قال: "وسمعنا من العرب من يقول ممّن يوثق به: اجتَمعتْ أهلُ اليمامة، لأنَّه يقول في كلامه: اجتمعتِ اليمامةُ، يعني أهل اليمامة، فأنّث الفعل في اللّفظ... إلى أن يقول: وتركُ التّاء في جميع هذا " الحدُّ والوجهُ"، (سيبويه، 1988م، صفحة 53/1).

المطلب الثّاني: أحكام الجودة

وجّه سيبويه هذه الأحكام؛ ليبيّن مستوى السّمات اللّهجيّة والتّراكيب والظّواهر اللّغويّة من حيث جودتها، ومنزلتها بالنّظر إلى القاعدة المعياريّة المقيسة المعروفة لدى النّحاة، ... ومن أبرز ما وُجّه إلى اللّهجات:

الجيّد:

من أحكام الجودة المتكرّرة عند سيبويه؛ يلجأ إليه إذا أراد بيان مستوى السّمة اللّهجية بالنّسبة إلى اللّغة الفصيحة، من أسباب توجيهه:

- **مو افقة اللّهجة القياس**؛ كحكمه على عدم إلحاق كاف المخاطبة إذا وقعت بعد هاء الإضمار ألفًا في التّذكير، وياء في التّأنيث، قال: "واعلم أنّ ناسًا من العرب يلحقون الكاف الّتي هي علامة الإضمار إذا وقعت بعدها هاء الإضمار ألفًا في التّذكير، وياءً في التّأنيث، لأنّه أشدّ توكيدًا في الفصل بين المذكّر والمؤنّث ... وذلك قولك: أعطيكها وأعطيكيه للمؤنّث، وتقول في التّذكير: أعطيكاه وأعطيكاها ... وأجود اللّغتين وأكثرهما أن لا تلحق حرف المدّ في الكاف" (سيبويه، 1988م، صفحة 200/4).

أردف سيبويه حكم "الأجود" بالأكثر، وكأنّه يريد أن يقول: إنّ جودة لغة "عدم الإلحاق" أفضت إلى كثرتها، أمّا اللّغة الأخرى، وهي "الإلحاق" فهي الجيّدة؛ وهذا يشير إلى أنّها على درجة من الجودة أقلّ من الأولى، وإن لم تأتِ على القياس؛ لأنّها تسهم في الفصل بين المذكّر والمؤنّث.

- **المفاضلة بين اللّهجات؛ لبيان منزلتها من حيث الجودة**؛ كحكمه على كسر الحرف الأوّل لما بعده من الكسر والياء، وذلك قول بعضهم: ثِدِيّ، وحِقِيّ ...، بأنّها لغة جيّدة، (سيبويه، 1988م، الصفحات 384/4-385). ممّا يدلّ على أنّ عدم الكسر أجود، وحكمه على صرف "دابق ومنى" وتذكيرهما، قال: "الصّرف والتّذكير أجود"، (سيبويه، 1988م، صفحة 243/3) ، وهذه إشارة إلى أنّ المنع من الصّرف والتّأنيث هو الجيّد.
- **وارتبط الجيّد بأحكام أُخَر**؛ نحو: ارتباطه بالعربيّ والكثير في حكمه على التّضعيف في مثل: تسرّيت، وتظنّيت، قال: "وذلك قولك: تسرّيت، وتظنّيت، وتقصّيت من القصّة..... وكلُّ هذا التّضعيفُ فيه عربيٌّ كثير جيّد"، (سيبويه، 1988م، صفحة 424/4).

العربيّ:

من أحكام الجودة الّتي ما انفكّت تطالعك في كتاب سيبويه، "وقصد به استعمالًا لغويًّا يأتي في المرتبة الثّانية من مستويات استعمال اللّغة الفصيحة" (المصاروة، 2015م، صفحة 1،8)، فهو حكم على الكثير الشّائع، وعلى القويّ والجيّد والحسن، الّذي يوجد ما هو أشيع وأكثر وأقوى وأجود وأحسن منه، من علل توجيهه:

- **التّنبيه على أنّ هناك ما هو أعرب، وأنّ المحكوم عليه بـ "العربيّ" جائز وحسن ومقبول**؛ هذا السّبب هو الغالب في توجيه حكم "العربيّ" عند سيبويه؛ فقد يكون الأقلّ شيوعًا هو الأصل، ومع ذلك يحكم عليه بأنّه عربيّ؛ لأنّ الشّائع المشهور أعرب منه؛ فالأصل أن يُجمع "فَعْل" على "أفْعُل"، لكنّ المشهور جمعه على "أفعال"؛ نقول في جمع "جَدّ" مثلًا: أجداد، وقد ذكر سيبويه ذلك، ثمّ قال: "وأجُدّ عربيّة، وهي الأصل"، (سيبويه، 1988م، صفحة 568/3) ، وهذا يعني أنّ "أجداد" أشيع وأعرب وأجود، وهذه إشارة إلى أنّ سيبويه يُعاير اللّهجات بالشّيوع وكثرة الاستعمال.
- **وجاء حكم "العربيّ" مفردًا**؛ نحو حكمه على حذف اللّام في: "عَلْماءِ بنو فلان"، قال: "ومثل هذا قول بعضهم: عَلْماءِ بَنُو فُلان، فحذف اللّام، يريد: على الماءِ بَنُو فُلان، وهي عربيّة"، (سيبويه، 1988م، صفحة 485/4)، ممّا يدلّ على أنّ الإظهار أعرب وأجود؛ فهو الفصيح.
- **وجاء مرتبطًا بحكم آخر**؛ نحو حكمه على فكّ الإدغام في مثل "حيَيَ" بأنّها لغة عربيّة كثيرة، وحكم على الإدغام بأنّه أكثر، قال: "وذلك قولك: قد حيَّ في هذا المكان، وقد عيَّ بأمره، وإن شئت قلت: قد حيَيَ في هذا المكان، وقد عيَيَ بأمره، والإدغام أكثر، والأخرى عربيّة كثيرة" (سيبويه، 1988م، صفحة 395/4)، فالإدغام أكثر وأعرب؛ لأنّ الحرفين متماثلان، وأوّلهما ساكن؛ لذا يسهل النّطق بالإدغام، ويبقى الإظهار أقلّ عربيّة وانتشارًا.

ومنه المرتبط بحكم الأجود، فقد حكم على عدم قلب التّاء طاءً بأنّه أعرب اللّغتين وأجودهما، قال: "وذلك قولهم: فَحَصْطُ برجلي، وحِصْطُ عنه وخبطُّه، وحفطُّه، يريدون: حِصْتُ عنه، وخبطْتُه، وحفظْتُه، وأعرب اللّغتين وأجودهما أن لا تقلبها طاء، لأنّ هذه التّاء علامة الإضمار، وإنّما تجيء لمعنًى" (سيبويه ع.، 1988م، الصفحات 471/4-472).

وبناء عليه، فإنّ القلب عربيّ وجيّد، وهو أقلّ مرتبة في الجواز من عدم القلب، الّذي هو أعرب؛ لأنّ عدم القلب يحفظ للتّاء مكانتها؛ كونها ضميرًا له محلّ في المعنى والإعراب، والقلب يُلغي هذه المكانة، كما نفهم من كلام سيبويه.

ومنه المرتبط بحكم الحسن، قال في الإدغام بين حرفين منفصلين: "فأنْ تقول: احفظْ تِلك، وخذْ تِلك، وابعثْ تِلك، فتُبيّن أحسن من حَفِتُّ وأختُّ وبَعَتُّ، وإن كان هذا حسنًا عربيًّا"، (سيبويه، 1988م، صفحة 472/4) ، أي أنّ الإظهار أحسن، والإدغام حسن عربيّ.

بات واضحًا أنّ اللّهجات الّتي يحكم عليها سيبويه بـ "عربيّة"، تأتي في منزلة أقلّ شيوعًا وقوّة وجودة وحسنًا وقياسًا من غيرها.

القويّ:

القويّ ما وصل حكمه إلى الثّبوت، أو هو ما جاء على القانون النّحويّ، ولم يخلّ بفصاحة الكلام (الحميداوي، 2011م، صفحة 103)، و"الأقوى" يمثّل أعلى درجات القياس، يقابله بحكم العربيّ أو الجيّد أو الحسن، وقد استخدمه أكثر من القويّ، ينظر: (سيبويه، 1988م، صفحة 119/1، 125، 17/2، 158، 164، 410، 277/3، 284، 351، 463، 4/ 127، 334)، من أسباب توجيه حكم "القويّ"، ممّا له علاقة باختلاف اللّهجات:

الموازنة بين لهجتين؛ إحداهما أقلّ قياسًا من الأخرى؛ منه: الحكم على عدم الفصل بين كم وتمييزها، قال: "زعم أنّ كم درهمًا لك أقوى من كم لك درهمًا، وإن كانت عربيّة جيّدة"، (سيبويه، 1988م، صفحة 158/2).

فالأقوى قياسًا: كم درهمًا لك؛ لأنّه جاء على الأصل؛ لم يفصل بين كم وتمييزها، والقويّ في القياس: كم لك درهمًا؛ للفصل بين كم وتمييزها، وهذه العربيّة الجيّدة، ما يعني أنّ القويّ عند سيبويه يقابل العربيّ الجيّد، والأقوى يقابل الأعرب والأجود.

الأمثل:

"من أحكام القبول التّرجيحيّة"، (الحميداوي، 2011م، صفحة 108)، ومن أحكام الجودة، لم أعثر عليه عند ابن هشام، وفق بحثي، كما أنّ سيبويه لم يستخدمه كثيرًا، من أسباب توجيهه:

الموازنة بين لهجتين، إحداهما تمثّل القاعدة المعياريّة المقيسة، والأخرى أقلّ قياسًا وجوازًا؛ من ذلك: حكمه على الإظهار بين الدّال والزّاي، والدّال والسّين، في مثل: مذْ زمان، ومذْ ساعة بأنّه أمثل من الإدغام، قال: "وسمعناهم يقولون؛ مُزّمان، فيدغمون الدّال في الزّاي. ومُسّاعة، فيدغمونها في السّين، والبيان فيها أمثلٌ ..."، (سيبويه، 1988م، صفحة 464/4)؛ وعدّ سيبويه البيان أمثل؛ لأنّ الحرفين متباعدان في المخرج، ممّا يسهّل النّطق، وهي غاية العربيّ.

الجائز:

"الجواز إباحة الوجه النّحويّ أو الصّرفيّ أو اللّغويّ بعامّة، دون وجوب أو امتناع، وهذا يقتضي ثنائيّة الوجوه أو تعدّدها في المسألة الواحدة" (اللّبديّ، 1985م، صفحة 59)

وأسباب الجواز كثيرة، منها: "تعدّد لهجات العرب والقراءات القرآنيّة والمدارس النّحويّة وآراء العلماء الّذين ينفردون بإجازة تركيبٍ ما على آخر، والضّرورات الشّعريّة" (الحميداوي، 2011م، صفحة 121)، والّذي يعنينا من أسباب الجواز في هذا البحث: تعدّد الأوجه الإعرابيّة واللّغويّة بسبب اختلاف اللّهجات؛ ومنها عند سيبويه:

للمقسم به بعد حذف حرف الجرّ وجهان جائزان؛ الجرّ والنّصب، حيث حكم على **وجه الجرّبأنّه جائز**، مرتكزًا إلى لهجة عربيّة، قال: "واعلم أنّك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجرّ نصبته... وذلك قولك: اللّهَ لأفعلنّ... ومن العرب من يقول: اللّهِ لأفعلنَّ، وذلك أنّه أراد حرف الجرّ، وإيّاه نوى، فجاز حيث **كثر في كلامهم**، وحذفوه تخفيفًا وهم ينوونه"، (سيبويه، 1988م، صفحة 498/3).

يتّضح من كلام سيبويه أنّ الوجه الأكثر قياسًا وجوازًا هو نصب المقسم به بعد حذف حرف الجرّ، لكنّ كثرة الجرّ في لهجة عربيّة جعلته جائزًا أيضًا، وهذا يُظهر أنّ العرب يحذفون بعض العوامل لفظًا، من أجل التّخفيف، لكنّهم يُبقون الأثر، على نيّة وجود العامل.

- **وارتبط حكم الجائز بأحكام أخرى تأكيدًا لجواز اللّهجة وقبولها**؛ منه ارتباطه بحكم "الحسن" على لغة رفع المستثنى بدلًا من ضمير الفعل في الاستثناء التّامّ المنفيّ، قال: "وإن حملته على الإضمار الّذي في الفعل، فقلت: ما رأيتُ أحدًا يقول ذلك إلّا زيدٌ، ورفعت فجائز حسن" (سيبويه، 1988م، صفحة 312/2).

يتّضح من نصّ سيبويه أنّ البدل من المستثنى منه أحسن وأكثر جوازًا من البدل من ضمير الفعل؛ لأنّ الأصل أن يُبدل المستثنى من المستثنى منه، لا من الضّمير العائد عليه.

الرّديء:

"أقبح اللّغات وأنزلها درجة" (السّيوطيّ، د.ت، صفحة 175/1)، وهو من أحكام الجودة المذكورة قليلًا في كتاب سيبويه إذا ما قورنت بغيرها؛ جاء مفردًا خمس مرّات في قسم النّحو، (سيبويه، 1988م، صفحة 1 /80،199، 2/34، 376، 3/299) ، وخمس مرّات في قسم اللّغة (سيبويه، 1988م، صفحة 389/1، 555/3، 160/4،196،443) ؛ (ربّاع، 1992م، صفحة 152)، ولم أكد أعثر عليه في كتب ابن هشام إلّا نادرًا، كما سيأتي، **من ضوابط توجيهه، ممّا له علاقة باللّهجات:**

- **يحكم به على اللّهجة إذا بعدت عن القياس**؛ من ذلك حكمه على ما أُطلِق عليه "الوهم" بأنّه لغة رديئة، قال: "واعلم أنّ قومًا من ربيعة يقولون: مِنْهِمْ، أتبعوها الكسرة، ولم يكن المسكَّن حاجزًا حصينًا عندهم، وهذه لغة رديئة ... إلى أن قال: وأمّا أهل اللّغة الرّديئة فجعلوها بمنزلة مِنْتِنٍ ..."، (سيبويه، 1988م، الصفحات 196/4-197).

يُفهم من نصّ سيبويه أنّه حكم على هذه اللّغة بالرّداءة، وبالغ في ذمّها بأن قال: "وأمّا أهل اللّغة الرّديئة" فعرّفها بالرّداءة، وهي لغة قوم من ربيعة، وربيعة قبيلة عدنانيّة، (ابن حزم الأندلسيّ، 1962، صفحة 1/ 10، 292)، تفرّعت عنها قبيلة أسد.

ولم يستند سيبويه في حكمه على شيوع اللّهجة أو عدم شيوعها -مع احتمال كونها غير شائعة في عصره- إنّما اتّخذ القياس معيارًا، فحكم برداءتها؛ لأنّها مخالفة للقياس، الّذي يقضي بضمّ الهاء إذا لم تسبق بالياء، أو إذا سُبقت بحرف ساكن.

وانفرد كذلك في الحكم على ما أُطلِق عليه "الوكم"، بأنّه لغة رديئة جدًّا، قال: "وقال ناسٌ من بكر بن وائل: من أحلامِكِم، وبِكِم، شبّهها بالهاء لأنّها علم إضمارٍ، وقد وقعت بعد الكسرة، فأتبع الكسرة الكسرة، ... وهي رديئة جدًّا، سمعنا أهل هذه اللّغة يقولون: ... من الدّهر رُدُّوا فَضْلَ أحْلامِكِمْ رَدُّوا " (سيبويه، 1988م، صفحة 197/4)

وتنبغي الإشارة إلى أنّ الحكم بالرّداءة الشّديدة موجّه إلى اللّغة في ذاتها لا إلى قبيلة بكر بن وائل أو ناس منها؛ فقد يحكم على سمة لهجيّة لقبيلةٍ ما حكمًا سلبيًّا يُقصي السّمة أو يحجّمها، ثمّ يحكم على سمة لهجيّة أخرى للقبيلة نفسها حكمًا إيجابيًّا يرفع منزلة السّمة، فالاعتبار للّغة لا للقبيلة، وليس من ضمن معاييره منزلة القبيلة، بل إنّ واحدًا من موجّهاته الرّئيسة للحكم على اللّغة مدى مطابقتها القياسَ، أو مخالفتها له، بصرف النّظر عن أصحابها.

ويعلّل هذه السّمة بميل أصحابها إلى إتباع الكسرة الكسرة؛ طلبًا للخفّة، ومع هذا التّعليل -الّذي يبدو في ظاهره أنّه يقبل هذه اللّهجة- إلّا أنّه يحكم عليها بالرّداءة؛ لأنّها خالفت القياس اللّغويّ.

وممّا زاد في رداءة هذه اللّغة عنده أنّه لم يَسمع بيت الشّعر الّذي أورده سماعًا مباشرًا بنفسه، ولا سماعًا غير مباشر من شيوخه، بل سمعه من أصحاب اللّغة الرّديئة أنفسهم، فقد يكون أحدهم غيّر في رواية البيت ليسوّغ هذه اللّغة، ليكون لها وجه من القبول والصّحّة، وهو ما يعزّز حكمه عليها بالرّداءة الشّديدة، واللّافت أنّه أكّد الرّداءة بلفظة "جدًّا"، فكأنّه يقول: إنّ هذه اللّهجة أردأ من سابقتها "كسر الهاء".

وإذا كان ابن هشام لم يذكر لهجة "كسر الهاء"، وهي رديئة، فالأجدر به ألّا يذكر لهجة "كسر الكاف"، وهي رديئة جدًّا، وهو غير معنيّ بحشد لغات رديئة، بعيدة عن القياس، وحشو متون كتبه بها.

يحكم به على اللّهجة إذا كانت قليلة، ومفتقرة إلى الاتّساق؛ من ذلك حكمه على تحقيق نيء وبريئة؛ قال: "وقد بلغنا أنَّ قومًا من أهل الحجاز من أهل التّحقيق يحقّقون نيء وبريئة، وذلك قليل رديء"، (سيبويه، 1988م، صفحة 555/3) ، وهو قليل؛ لأنّ الأصل الشّائع الكثير في لغة أهل الحجاز هو تسهيل الهمزة، ورديء لأنّه جاء ممّن يسهّلون، وبذا يكون سبب الرّداءة عدم الاتّساق اللّغويّ (ربّاع، 1992م، الصفحات 274-275).

وكأنّ العربيّ إذا تحدّث بغير عاداته اللّغويّة، وخرج عن مألوفها وقع في الرّداءة، وفق منهج سيبويه، وهنا نرى تعويله في الأحكام على الاتّساق؛ لغويًّا كان أم معنويًّا، فأيّ انحراف أو خروج عنه يعني أنّ اللّهجة لا تبلغ المستوى القياسيّ الأوّل من الأحكام؛ كالأجود والأحسن ... بل إنّه مسوّغ للحكم عليها بالرّداءة.

القبيح:

القبح ضدّ الحسن، (ابن منظور، د.ت، صفحة 8/11/ حَسَنَ)، وهو عند سيبويه من أحكام الجودة السّلبيّة الّتي يوجّهها ليكشف عن مخالفة اللّهجة الكلامَ العربيّ الفصيح، وهذا الحكم تعبير عن منزلة اللّهجة الدّنيا في القياس.

جاء هذا الحكم مفردًا في أربعة عشر ومئة موضع في قسم النّحو، ولكنّه لم يأت في قسم اللّغة سوى ثلاث مرّات، وارتبط في المواطن الّتي جاء فيها بمعنى التّركيب، حيث يكون التّركيب قاصرًا عن تأدية المعنى المراد، (ربّاع، 1992م، صفحة 150 ،154)، من أسباب توجيهه:

- **الموازنة بين قبائل العرب؛ لبيان المتروك من لغاتها**؛ منه حكمه على لهجة أهل الحجاز بالنّصب بالألف واللّام، في مثل: أمّا النّبلَ فنبيل، قال: "وقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب بالألف واللام، لأنّهم قد يتوهّمون في هذا الباب غير الحال، وبنو تميم كأنّهم لا يتوهّمون غيرَه، فمن ثَمّ لم ينصبوا في الألف واللام، وتركوا القبح، فكأنَّ الّذي توهّم أهل الحجاز البابُ الّذي ينتصب لأنه موقوع له، نحو قولك فعلته مخافةَ ذلك ... وأمَّا بنو تميم فيرفعون ... فيقولون: أمّا العلمُ فعالمٌ، كأنّه قال: فأنا أو فهو عالمٌ به، وكان إضمار هذا أحسن عندهم من أن يُدخِلوا فيه مالا يجوز"، (سيبويه، 1988م، الصفحات 185/1-186).

  فبنو تميم تركوا الأخذ بالنّصب على المفعول له؛ الّذي أخذ به الحجازيّون، وعدّه سيبويه قبحًا، وأخذوا بالرّفع.
- **قصور التّركيب في اللّهجة عن تأدية المعنى**؛ من ذلك حكمه بالقبح على جرّ "خزٍّ" في مثل: "مررتُ بسرجٍ خَزٍّ صُفَّتُه"، قال: باب الرّفع فيه وجه الكلام، وهو قول العامّة، وذلك قولك: مررتُ بسرجٍ خَزٌّ صُفَّتُه، وإنّما كان الرّفع في هذا أحسن من قبل أنّه ليس بصفة، لو قلت: له خاتمٌ حديدٌ، أو هذا خاتمٌ طينٌ، كان قبيحًا، إنّما الكلام أن تقول: هذا خاتمُ حديدٍ وصُفَّةُ خَزٍّ، وخاتمٌ من حديدٍ وصُفَّةٌ من خَزٍّ"،... وبعض العرب يجرّه كما يجرّ الخزّ حين يقول: مررت برجلٍ خزٍّ صُفّته، ومنهم من يجرّه، وهم قليل (سيبويه ع.، 1988م، صفحة 23/2، 28).

حكم على الرّفع بأنّه أحسن؛ لأنّه منسجم مع المعنى، فالخزّ ليس صفة للسّرج، والطّين والحديد ليسا صفتين للخاتم، وحكم على الجرّ بوصفه نعتًا بأنّه قبيح؛ لأنّه نعت بغير المشتقّ، فلا يقال: أعجبتُ بخاتمٍ حديدٍ كما يقال أعجبتُ بخاتمٍ جميلٍ مثلًا، إنّما الخاتم مصنوع من الحديد؛ فالتّركيب بالجرّ مؤدٍّ إلى قصور عن تأدية المعنى.

- **وربّما جاء القبح من تغيير رُتب الضّمائر، ووضعها في غير أماكنها**؛ قال: "فإنْ بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: أعطاكَني، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: قد أعطاهوني، فهو قبيح لا تكلّمُ به العرب، ولكنّ النّحويين قاسوه، وإنّما قبُح عند العرب كراهيةَ أن يبدأ المتكلّم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب"، (سيبويه، 1988م، صفحة 364/2).

والمعلوم أنّ التّرتيب القياسيّ للضّمائر العربيّة من الأقرب إلى الأبعد: ضمير المتكلّم، ثمّ المخاطب، ثمّ الغائب، فإن تغيّر التّرتيب؛ بأن جُعل المخاطب أو الغائب قبل المتكلّم، وقع القبح، كما يرى سيبويه، والّذي يبدو في هذا السّياق أنّ القبح هو مخالفة سنن اللّغة العربيّة.

وأحسن سيبويه؛ إذ ربطه بحكم آخر لبيان بُعد اللّهجة عن الجودة؛ فقد قرنه حكم الضّعيف، ما يشير إلى تدانيهما في المرتبة، وليعضد أحدهما الآخر، قال في حديثه عن إضمار الفعل الجائز إظهاره بعد "إنْ": "وزعم يونسُ أنّ من العرب من يقول: إنْ لا صالحٍ فطالحٍ، على: إن لا أكنْ مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ، وهذا قبيح ضعيف" (سيبويه ع.، 1988م، الصفحات 262/1-263).

والقبح والضّعف نابعان من إضمار فعلين "أكن ومررتُ" وحرف الجرّ "الباء" (الفارسيّ، التّعليقة على كتاب سيبويه، 1993م، صفحة 174/1)، وقد سُمع هذا النّمط الاستعماليّ بالرّفع والنّصب، وهما أجود من الجرّ، فالجرّ أردأ الوجوه وأقبحها (السّعودي، 2021م، صفحة 13).

الخبيث:

ورد حكم الخبيث متعلّقًا باللّهجات في مواضع قليلة، مفردًا ومرتبطًا بحكم آخر، (سيبويه، 1988م، صفحة 389/1، 114/2، 124، 236/3، 339،)، ويرتبط بالخصوصيّات اللّهجيّة، (ربّاع، 1992م، صفحة 156)، من أسباب توجيهه:

- **يحكم به على اللّهجة إذا فقدت الاتّساق**؛ منه ما قاله سيبويه في "باب ما يُختار فيه الرّفعُ ويكون فيه الوجهَ في جميع اللّغات": "وزعم يونس أنّ قومًا من العرب يقولون: أمّا العبيدَ فذو عبيد، وأمّا العبدَ فذو عبدٍ، يُجرونه مجرى المصدر سَواءً، وهو قليل خبيث ... وإنّما وجهه وصوابه الرّفع، وهو قول العرب وأبي عمرو ويونس، ولا أعلم الخليلَ خالَفَهُما ... وإنَّما جاز النّصبُ في العبيد حين لم يجعلهم شيئًا معروفًا بعينه"، (سيبويه، 1988م، الصفحات 389/1-390)، ثمّ عاد وأجاز هذا التّركيب -وإن كان قليلًا، لا يكاد يُتكلَّم به- إذا كان العبيد غير معيّنين.

ولا يخفى أنّ القليل لا يوصف بالخبث، وكان محمّد ربّاع قد نفى العلاقة بين هذين المصطلحين، وقال "إنّما جاء خبثه من أنّ هؤلاء الّذين يقولونه لم يستخدموا نسقًا آخر "هو الرّجلُ العبيدَ والدّراهم، ولو استخدموا هذا لزال خبث ذاك"، مشيرًا إلى أنّ أحكام سيبويه لا تأتي عبثًا، إنّما "ترتدّ إلى قضايا الأصل والفرع والسّياق اللّغويّ والاتّساق الدّاخليّ والخارجيّ على السّواء"، (ربّاع، 1992م، صفحة 274).

إذن فوجه الخبث يكمن في أنّ هؤلاء القوم لم يتكلّموا بنسق "هو الرّجلُ العبيدَ والدّراهم" لذا لا يجوز أن يتكلّموا بنسق "أمّا العبيدَ فذو عبيد"، وهنا فُقد الاتّساق، فاستحقّ هذا التّركيب الحكم بالخبث.

- **جاء بصيغة التّفضيل في سياق الموازنة بين اللّهجات؛ لبيان بعدها عن الجودة؛ فقد** حكم على منع "كُراع" من الصّرف بأنّه الوجه، وفي المقابل حكم على صرفه بأنّه أخبث الوجهين، قال: "وأمّا كُراع فإنّ الوجه تركُ الصّرف، ومن العرب من يصرفه يشبّهه بذِراع؛ لأنّه من أسماء المذكّر، وذلك أخبث الوجهين"، (سيبويه، 1988م، صفحة 236/3)

الضّعيف:

"الضّعيف ما انحطّ عن درجة الفصيح"، (السّيوطيّ، د.ت، صفحة 214/1)، وقد جاء في الكتاب في واحد وأربعين موضعًا في قسم النّحو، ولم يأت إلّا مرّتين في قسم اللّغة، (ربّاع، 1992م، صفحة 149)، من علل توجيهه:

- **قصور التّركيب، مع وضوح المعنى**؛ منه الحكم على قول بعض العرب: شهرٌ ترى، بالرّفع، قال: "وزعموا أنّ بعض العرب يقول: شهرٌ ثَرى، وشهرٌ تَرى، وشهرٌ مرْعَى، يُريد: تَرى فيه ... فهذا ضعيفٌ، والوجهُ الأكثرُ الأعرفُ النّصبُ"، (سيبويه، 1988م، صفحة 86/1)، أي: شهر ترى فيه ...

وتصديقًا لما ذهب إليه محمّد ربّاع من أنّ الضّعف يتعلّق بالبنية والصّياغة لا بالقدرة على إيصال المعنى، وإنْ كان كلامه على حكم الضّعيف بشكل عامّ في كتاب سيبويه، (ربّاع، 1992م، صفحة 154)، فإنّ المعنى لا يتغيّر ولا يتأثّر، ويبقى واضحًا؛ سواء قلنا: شهرٌ ترى، بالرّفع، أم شهرًا ترى، بالنّصب، لكنّ لغة النّصب أقوى؛ لأنّ الفعل المتعدّي يطلب مفعولًا.

- **ومن الضّعيف ما لم يأتِ على القياس**؛ كالحكم على قراءة: ﴿يُصْلِحُيْتِنَا﴾ [الأعراف: 77] أي: جعل الهمزة ياء، وعدم قلبها واوًا، بأنّها "لغة ضعيفة، لأنّ قياس هذا أن تقول: يا غلا مُوْجَل"، (سيبويه، 1988م، صفحة 338/4)

ومنه الحكم على مضارع جَبَى يجْبَى وقَلَى يقْلَى بأنّهما غير معروفين إلّا من وُجيْه ضعيف (سيبويه ع.، 1988م، صفحة 106/4)، وقد زاد على الحكم بالضّعف أنّه حقّر "وجه"؛ إمعانًا في التّنفير من هذه اللّهجة؛ فهي تخالف القياس؛ جَبَى يجْبِي وقَلَى يقْلِي، ومع ذلك، فإنّ المعنى لا يتأثّر؛ سواء قلنا: جَبَى يجْبَى أم جَبَى يجْبِي، أو قلنا: قلى يقلَى أم قلَى يقلِي، لكنّ "يجْبِي ويقلِي" على القياس.

المطلب الثّالث: أحكام متفرّقة

وهي الّتي لا يُفهم منها الدّلالة على الكمّ وسعة الانتشار، أو الدّلالة على النّوع والجودة، إنّما تأتي وصفًا أو تفسيرًا لاستعمال لغويّ أو لهجة عربيّة، منها:

الشّاذّ:

الشّاذّ هو المخالف للأصول (ابن السّراج، 2009م، صفحة 56/1)، وذكر محمّد ربّاع إلى أنّ هذا المصطلح مختلط الدّلالة؛ فكلّ ما خالف الجمهور أو القياس يدخل في دائرة الشّذوذ، بصرف النّظر عن أنواع الرّوابط الّتي تربط بينه وبين الجمهور" (ربّاع، 1992م، صفحة 162).

والدّليل على ذلك أنّ حدّ هذا المصطلح ظلّ غيرَ واضح في أذهان النّحويّين المتأخّرين، يقول السّيوطيّ: "الحوشيّ والغرائب والشّواذّ والنّوادر ... هذه الألفاظ متقاربة، وكلّها خلاف الفصيح"، (السّيوطيّ، د.ت، صفحة 233/1).

ولاحظتُ -تصديقًا لقول السّيوطيّ- أنّ سيبويه وابن هشام -أحيانًا- يستخدمان هذه الألفاظ بصورة مترادفة؛ فقد يحكم أحدهما على السّمة بالشّذوذ، ويحكم الآخر عليها نفسها بالنّدرة أو القلّة، كم ظهر في هذا البحث، وسيظهر.

وأشار محمّد ربّاع إلى أنّ هذا الحكم لم يتجاوز ذكره في قسم النّحو في كتاب سيبويه عشرين مرّة، لكنّه جاء في دراسته لقضايا الصّرف وبنية المفردات في خمسة وأربعين موضعًا تقريبًا، ينظر: (ربّاع، 1992م، صفحة 163، 177)

من أسباب توجيه حكم "الشّاذّ":

كثرة الاستعمال؛ يُلحّ سيبويه في كلّ ما حكم عليه بالشّذوذ على الرّبط بينه وبين كثرة الاستعمال، "فالعرب ممّا يغيّرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره" (سيبويه، 1988م، صفحة 196/2).

منه حكمُه بالشّذوذ على إبدال السّين الثّانية تاءً في سِدْس "سدْت"، ثمّ إدغام الدّال في التّاء "سِتّ"، قال: "باب ما كان شاذًّا ممّا خفّفوا على ألسنتهم وليس بمطّرد، فمن ذلك ستّ، وإنّما أصلها سِدْس، وإنّما دعاهم إلى ذلك حيث كانت ممّا كثر استعماله في كلامهم" (سيبويه ع.، 1988م، صفحة 481/4)، وكان قد حكم عليها بالقلّة في موضع سابق (سيبويه ع.، 1988م، صفحة 239/4)، ما يشير إلى اختلاط هذه الأحكام عنده أحيانًا.

مخالفة اللّهجة القياس؛ منه حكمه على قول بعضهم: ذهبتُ الشّام، بأنّه شاذّ، قال: "وقد قال بعضهم ذهبتُ الشّامَ، يشبّهه بالمهَم، إذ كان مكانًا يقع عليه المكانُ والمذهب، وهذا شاذًّ؛ لأنّه ليس في ذهبَ دليل على الشّام"، (سيبويه، 1988م، صفحة 35/1) والقياس أن يقال: ذهبتُ إلى الشّام، وعلى الرّغم من كونه شاذًّا وخارجًا عن القياس إلّا أنّه كثير؛ ممّا يدلّ على أنّ الشّاذّ يكون كثيرًا كما يكون قليلًا.

ومن النّادر جدًّا أن يُرد حكم الشّاذّ بحكم آخر؛ ربّما لأنّ الحكم بالشّذوذ يُخرج اللّغة عن القياس، فليس ثَمّ حاجة إلى حكم آخر يُبين منزلتها من حيث الجودة أو الرّداءة؛ فقد حكم على قلب الذّال دالًا، ثمّ إدغام الدّالين في "الدِّكَر" بأنّه شاذّ، ثمّ شبّه حكم الشّاذّ بحكم الغلط، قال: "وأمّا الدِّكَر فإنّهم كانوا يقلبونها -يقصد الذّال- في مُدَّكِرٍ وشبهه، فقلبوها هنا، وقلبها شاذٌّ شبيهٌ بالغلط"، (سيبويه، 1988م، صفحة 477/4) ، فكأنّهم عدّوا "الدِّكَر" من باب افتعل ومشتقّاتها، فقلبوا الذّال دالًا، ثمّ أدغموا الدّالين.

وأتبع حكم الشّاذّ بحكم القليل؛ ليؤكّد قلّة انتشار المحكوم عليه بالشّذوذ في هذا الموضع، وعدم الاعتداد به، ثمّ نقل عن يونس الحكم على هذا اللّغة بـ قليل خبيث، قال في النّسب إلى "حنيفة": "وقد تركوا التّغيير في مثل حنيفة، ولكنّه شاذٌّ قليل، قد قالوا في سَلِيمة: سَلِيميّ، وفي عَمِيرة كلب: عَمِيريّ، وقال يونس: هذا قليل خبيث"، (سيبويه، 1988م، صفحة 339/3).

وبذا يكون هذا الحكم مركّبًا من الشّذوذ والقلّة والخبث؛ فالنّسب إلى مثل: حَنيفة وسليمة من غير حذف الياء شاذّ قليل خبيث؛ لأنّه خروج عن القياس المعروف، لذا استوجب هذه الأحكام.

واللّافت أنّه لم يستخدم حكم "الغريب"، إلّا في موضع واحد موصوفًا بالشّاذّ، ما يشير إلى غرابة صيغة "مُفعول"، بضمّ الميم، ومن ثمّ قلّتها، قال: "وقد جاء في الكلام "مُفعول"، وهو غريب شاذّ"، (سيبويه ع.، 1988م، صفحة 273/4).

فإذا كان الشّذوذ خروجًا عن القياس، فإنّ الغرابة المتأتّية من ندرة هذه الصّيغة تزيد هذه اللّهجة بعدًا وتحجيمًا.

البعيد:

ما دعاني إلى وضع حكم البعيد تحت عنوان "أحكام متفرّقة" هو دلالته المختلطة؛ حيث يظهر حكمًا كمّيًّا حينًا، وحينًا نوعيًّا، وحينًا آخر يبدو حكمًا وصفيًّا، لا كمًّا ولا نوعًا؛ هذا ما يبدو من وصف سيبويه له، حيث قال: "البعيد كلّ ما لم تتكلّم به العرب، ولم يستعمله منهم ناس كثير، ولا يقبله كلّ أحد" (سيبويه، 1988م، صفحة 411/2)، واستخدمه سيبويه حكمًا على اللّهجات في مواضع قليلة، ينظر مثلًا: (سيبويه، 1988م، صفحة 1/ 146، 2/ 112، 411، 51/3، 469).

ومن أمثلته الموجّهة إلى اللّهجات:

جاء حكمًا نوعيًّا، أشار فيه إلى الوجه الّذي يقابل الوجه الجيّد، من ذلك:

حكمُه على تصغير مثل أَسْوَد على أُسيّد بأنّه الوجه الجيّد، بينما حكم على تصغيره على أُسَيْود، أي بإظهار الواو بأنّه أبعد الوجهين، قال: "وأمّا ما كانت العين فيه ثالثة ممّا عينه واو فإنّ واوه تبدل ياءً في التّحقير، وهو الوجه الجيّد؛ لأنّ الياء السّاكنة تبدل الواو الّتي تكون بعدها ياءً، وذلك قولك في أَسْوَد: أُسَيّد... واعلم أنّ من العرب من يُظهر الواو في جميع ما ذكرنا، وهو أبعد الوجهين، يدعها على حالها قبل أن تحقّر... أُسَيْود" (سيبويه، 1988م، الصفحات 468/3-469)، هو أبعد الوجهين؛ لأنّه خالف القاعدة الّتي تقضي بإبدال الواو ياءً إذا وقعت بعد ياء ساكنة، ثمّ إدغام ياء التّصغير بالياء المبدلة من الواو، كما أشار سيبويه في نصّه السّابق.

وجاء حكمًا كمّيًّا دالًّا على القلّة، من ذلك:

حكمُه على الاستفهام عن الضّارب وعن المضروب بلفظين من ألفاظ الاستفهام، مسبوقين بالفعل، والاسم المستفهم به يتضمّن حرف الاستفهام، والواجب أن يكون في الصّدارة، قال: "وزعم يونس أنّه سمع أعرابيًّا يقول: ضرب مَنْ مَنًا؟ وهذا بعيد لا تكلّم به العرب، ولا يستعمله منهم ناس كثير" (سيبويه، 1988م، صفحة 411/2)، وكونه بعيدًا لا تتكلّم به العرب يدلّ -بالضّرورة- على أنّه قليل.

وجاء حكمًا وصفيًّا لا علاقة له بالعدد ولا بالجودة، من ذلك:

وصف حكم النّصب على الحال من النّكرة دون مسوّغ بـ البعيد، أي بعيد في القياس، في مثل قولهم: مررتُ بماءٍ قعدةَ رجل؛ لأنّ الأصل في صاحب الحال أن يأتي معرفة، وإن جاء نكرة فلا بدّ من مسوّغ، بينما حكم على عدّها صفة مجرورة بأنّه الوجه، قال: "وزعم يونس أنّ ناسًا من العرب يقولون: مررتُ بماءٍ قِعدةَ رجلٍ؛ والجرّ الوجهُ، وإنّما كان النّصب هنا بعيدًا من قبل أنّ هذا يكون من صفة الأوّل، فكرهوا أن يجعلوه حالًا..." (سيبويه، 1988م، صفحة 112/2).

الأولى القدمى:

جاء هذا الحكم وصفيًّا أكثر منه كمًّا أو جودة؛ لذا آثرت وضعه تحت عنوان الأحكام المتفرّقة، وقد ورد في سياق وصف اللّغة الحجازيّة؛ إذ ذكر أنّ فَعال "اسمًا لامرأة" يُبنى على الكسر، خُتم بالرّاء أم لم يُختم، قال: "وأمّا أهل الحجاز فلمّا رأوه اسمًا لمؤنّث ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيّروه ...، والحجازيّة هي اللّغة الأولى القدمى"، (سيبويه، 1988م، صفحة 278/3).

"أراد أن يقول إنّ اللّغة كانت أوّل ما كانت في الحجاز؛ فالحجازيّة هي العربيّة القدمى"، (ربّاع، 1992م، صفحة 265)، ثمّ انتقلت إلى أماكن شتّى.

فالمسألة هنا مسألة تتبّع تاريخيّ للغة أهل الحجاز أكثر منها حكمًا تقويميًّا، ينطوي على تفضيل هذه اللّغة على اللّغة التّميميّة، كما ذهب غير واحد من النّحاة المعاصرين، (الحديثيّ، 1974م، صفحة 192-193؛ الصّالح، 2009م، صفحة 110)، بدليل أنّه حكم بـ "القياس" على التّميميّة، وهي منع "فَعال" من الصّرف مطلقًا.

المبحث الثّاني: الأحكام التّقويميّة الّتي انفرد بها ابن هشام، وأسباب توجيهها

يتمثّل منهج ابن هشام في ذكر القاعدة المعمول بها عند النّحاة، كما الأمر عند سيبويه، ثمّ الإشارة إلى اللّغات الخارجة عنها، مبيّنًا منزلتها بما يوجّهه من أحكام؛ كالنّادر، والشّاذّ، والغريب، والضّعيف، والجيّد، والفصيح، والرّاجح، وفق معايير يحتكم إليها، وضوابط تدعوه إلى توجيهها.

وقد انفرد بجملة من الأحكام التّقويميّة الكمّيّة والنّوعيّة على عدد من السّمات اللّهجيّة، لم أجدها عند سيبويه، وفاقه في توجيه أحكام مخصوصة؛ كالنّادر، والرّاجح، والفصيح، والغريب ...، وقلّت عنده أحكام كثيرة، استخدمها سيبويه؛ كالعربيّ، والجيّد، والكثير، والقياس، والرّديء، والقبيح، ...، واختفت عنده بعض الأحكام الّتي وُجدت عند سيبويه، كالخبيث والقويّ، ... وفي هذا المطلب سأعرض أبرز الأحكام التّقويميّة الّتي انفرد بها، والسّمات اللّهجيّة المحكوم عليها.

المطلب الأوّل: أحكام الكم

القليل:

القليل كما حدّه ابن هشام: ما كان دون الكثير، قال: "اعلم أنّهم يستعملون غالبًا وكثيرًا ونادرًا وقليلًا ومطّردًا؛ فالمطّرد لا يتخلّف، والغالب أكثر الأشياء ولكنّه يتخلّف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنّادر أقلّ من القليل"، (السّيوطيّ، د.ت، صفحة 234/1)

أطلق ابن هشام هذا الحكم متعلّقًا باللّهجات في ثلاثة عشر موضعًا تقريبًا، (ابن هشام الأنصاريّ، 2009م، صفحة 1/ 251، 253، 274، 133/2، 237، 3/ 254، 4/ 115، 175، 221، 274، 302، 312، 348)، وهو قليل، إذا ما قورن بعدد مرّات استخدامه عند سيبويه، كما ظهر في المبحث الأوّل، من ضوابط توجيهه:

- **يأتي عقب المسموع المقتصر على لهجة من لهجات العرب**؛ من ذلك حكمه بالقلّة على لغة قلب عين الماضي الأجوف المبنيّ للمجهول واوًا؛ لضمّ ما قبلها، نحو: هُوبَ وقُولَ وحُوكَ، وهي لغة فقعس ودبير، قال: "ولك إخلاص الضّمّ، فتُقلب واوًا، وهي قليلة"، (ابن هشام الأنصاريّ، 2009م، صفحة 133/2) وهي قليلة محصورة في هاتين القبيلتين، ولا يُبنى عليها.
- **مخالفة اللّهجة القياسَ المعهود**؛ من ذلك حكمه على دخول لام الأمر على الفعل المسند للمخاطب، قال: "ودخول اللّام على فعل المتكلّم قليل سواء كان المتكلّم مفردًا، نحو قوله عليه الصّلاة والسّلام: "قوموا فلأصلّ لكم"، أو معه غيره، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلۡنَحۡمِلۡ خَطَٰيَٰكُمۡ﴾ [العنكبوت: 12]، وأقلّ منه دخولها في فعل المخاطب، كقراءة جماعة، ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلۡتَفۡرَحُواْ﴾ [يونس: 58]، (ابن هشام الأنصاريّ، 1998م، صفحة 227).

وإذا ما عدنا إلى معايير ابن هشام الّتي وضعها لتمييز كلام العرب وجدنا أنّه عرّف النّادر بأنّه أقلّ من القليل، وبذا يكون إدخال لام الأمر على فعل المخاطب نادرًا، أي أنّه قليل جدًّا، وقد حكم الأخفش عليها بالرّداءة؛ فجمع الرّداءة إلى الحكمين السّابقين: الشّذوذ والنّدرة، وبذا تصبح لغة شاذّة ونادرة ورديئة، قال: "وقال بعضهم (فَلْتَفْرَحُوا) وهي لغة للعرب رديئة"، (الأخفش، 1990م، صفحة 375/1)، وحكم ابن يعيش عليها بالشّذوذ، قال: "أمّا دخولها على فعل المتكلّم، وفعل المخاطب، فهو رجوع إلى الأصل، وهو شاذّ"، (ابن يعيش، د.ت، الصفحات 59/7-61)، وذهب ابن خالويه إلى أنّها لغة ضعيفة، (ابن خالويه، 1979م، صفحة 182).

ويمكن أن نقول اختصارًا: إنّ الشّذوذ والنّدرة والقلّة والضّعف والرّداءة، كلّها أحكام متأتّية من وضع اللّام في غير موضعها المعروف في قياس اللغة، وربّما كان إغفال سيبويه هذه اللّغةَ متأتّيًا من عدم شيوعها في الاستعمال؛ لشذوذها وندرتها وقلّتها وضعفها ورداءتها، وكلّها مجتمعةً تُفضي إلى منع القياس عليها.

- **قلّة شيوع اللّهجة في الاستعمال**؛ من ذلك حكمه على بعض لغات المنادى، قال: "وإذا كان المنادى مضافًا إلى مضاف إلى الياء، وكان ابن أمّ أو ابن عمّ، فيجوز فيه أربع لغات: فتح الميم، وكسرها، وإثبات الياء، وقلب الياء ألفًا، وهاتان اللّغتان قليلتان في الاستعمال"، (ابن هشام الأنصاريّ، 2004م، الصفحات 207-208)، وتجدر الإشارة إلى أنّ سيبويه ذكر هذه اللّغات، لكنّه لم يحكم على الأخيرتين بالقلّة (سيبويه، 1988م، صفحة 214/2).

ومنه لغة تصحيح بعض العرب عين مفعول من ذوات الواو، قال: "وربّما صحّح بعض العرب شيئًا من ذوات الواو، سُمع ثوبٌ مصوون، وفرسٌ مقوود" (ابن هشام الأنصاريّ، 2009م، صفحة 345/4)

يتّضح أنّه استخدم الألفاظ: ربّما وبعض وشيئًا النكرة، للتّعبير عن قلّة شيوع هذه اللّغة، ويدلّ على قلّتها أيضًا أنّ سيبويه نفى علمه بها، قال: "ولا نعلمهم أتمّوا في الواوات، لأنّ الواوات أثقل عليهم من الياءات" (سيبويه ع.، 1988م، صفحة 349/4)، ولعلّ ثقل الواوات هو ما جعلها قليلة الانتشار؛ فالعرب تميل إلى الخفّة؛ لتسهيل النّطق.

- **كثيرًا ما أطلق حكم القليل مستحضرًا مقابله الكثير**؛ منه الحكم على إعمال إنّ المخفّفة: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُم﴾ [هود:111] بالقليل، وعلى إهمالها بالكثير، قال: "وتُخفَّف فتعمل قليلًا، وتُهمل كثيرًا" (ابن هشام الأنصاريّ، 1998م، صفحة 50).

ومنه أيضًا: حكمه بـ الكثير على جرّ لفظ الجلالة بتاء القسم، ثمّ حكمه بالقليل على جرّ رَبّ الكعبة بها، وهي لغة حكاها الأخفش عن بعض العرب (ابن النّاظم، 2000م، صفحة 259)، قال: "وقالوا: "تَرَبِّ الكعبة لأفعلنّ كذا"، وهو قليل" (ابن هشام الأنصاريّ، 2004م، صفحة 251)، وكان قد حكم عليه في أوضح المسالك بأنّه نادر (ابن هشام الأنصاريّ، 2009م، صفحة 18/3).

نرى أنّ ابن هشام حكم على السّمة اللّهجيّة نفسها بالقلّة مرّة، وبالنّدرة مرّة أخرى؛ ما يعني أنّه لا يفرّق -غالبًا- بين النّادر والقليل؛ فكلاهما يدلّان على قلّة الانتشار اللّغويّ، مع زيادة في النّدرة، فالحكمان مترادفان.

- **وقد يؤكّد حكم القليل، وينفي الضّرورة عند غيره**؛ من ذلك حكمه على عمل "إذما" الجزم، قال: "وعملها الجزم قليل، لا ضرورة، خلافًا لبعضهم"، (ابن هشام الأنصاريّ، 1998م، صفحة 97).

نستنتج ممّا سبق أنّ أسباب حكم "القليل" ومسالكه عند ابن هشام تقارب أسبابه ومسالكه عند سيبويه؛ فكلاهما ربطه بما سُمع عن العرب من لغات، عُدّت قليلة في الاستعمال، وأشارا إلى اللّهجات المخالفة للقياس ...

النّادر:

استخدم ابن هشام "النّادر" حكمًا على اللّهجات، وإن لم يُكثِر منه، فقد مرّ -على حدّ بحثي- في سبعة مواضع تقريبًا (ابن هشام الأنصاريّ، 2009م، صفحة 256/1، 18/3، 167، 4/ 269 (ورد فيها ثلاث مرّات)، 271)، وسبقت الإشارة في المطلب الأوّل من المبحث الأوّل إلى أنّ سيبويه لم يوجّه هذا الحكم بشكل صريح؛ إذ عبّر عنه بألفاظ ومضامين مقاربة؛ كالعزيز، ولا يكاد يعرف، والشّاذّ ....إلخ.

وكان ابن هشام قد حدّد "النّادر" بأقلّ من القليل، كما سبقت الإشارة عند حكم القليل، وعرّفه غيره بـ أنّه ما يَحمِل معنى التّفرّد والانتحاء عمّا كان حقّه أن يكون فيه (القواسمة، 2007م، صفحة 22).

وهو، وإن كان قليلًا أو أقلّ من القليل إلّا أنّه يأتي على القياس، "ما قلّ وجوده وإن لم يخالف القياس" (الجرجانيّ، 2003م، صفحة 235).

من ضوابط توجيهه:

- **ارتباطه بالمسموع المقتصر على لهجة قبيلة واحدة من قبائل العرب**؛ ومن أمثلته الّتي انفرد بها الحكم على إعمال "إن" النّافية عمل ليس، قال: "... وإذا دخلت على الجملة الاسميّة لم تعمل عند سيبويه والفرّاء، وأجاز الكسائيّ والمبرّد إعمالها عمل ليس، وسُمع من أهل العالية "إن أحدٌ خيرًا من أحد إلّا بالعافية" ... وقال: "وأمّا "إنْ" فإعمالها نادر، وهو لغة أهل العالية"، (ابن هشام الأنصاريّ، 1998م، الصفحات 34-35؛ابن هشام الأنصاريّ، 2009م، الصفحات 256/1-257).

أمّا سيبويه فقد ذكر أنّها نافية كـ "ما"، لكنّه لم يذكر لها عملًا كـ "ليس"، قال: "وتكون في معنى "ما"، قال الله عزّ وجلّ: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: 20]، أي: ما الكافرون إلّا في غرور، وتصرف الكلام إلى الابتداء"، (سيبويه، 1988م، الصفحات 152/3-153).

من الواضح أنّ سيبويه لم يلتفت إلى إعمال "إن" عمل ليس، كما أنّه لم يقف عند الإهمال؛ ولم ينسبه إلى قبيلة، ولم يحكم عليه، فهو القاعدة القياسيّة الّتي لا تحتاج إلى تمثيل أو إثبات، لأنّها الأصل، فأمثلتها كثيرة، كما قال عنها ابن هشام "لغة الأكثرين": "وممّا يتخرّج على الإهمال الّذي هو لغة الأكثرين قول بعضهم: ..." (ابن هشام الأنصاريّ، 1998م، الصفحات 34-35).

ومعيار سيبويه في ذلك هو السّماع؛ فقد روى الشّاطبيّ: "وأمّا "إنْ" فإنّ سيبويه لم يُثبت لها عَمَلًا؛ لأنّه لم يحفظ فيها شيئًا، ونِعِمّا فَعَل ....."، (الشّاطبيّ، 2007م، صفحة 253/2).

فـ "إنْ" عند سيبويه غير عاملة، وعند ابن هشام عملها نادر، وربما اعتمد ابن هشام في حكمه على ما رواه الشّاطبيّ عن سيبويه من أنّه لم يثبت لها عملًا، لأنّه لم يحفظ فيها شيئًا، فنسب إلى سيبويه أنّه لم يحفظ شواهد على عمل إنْ، هذه الشّواهد القليلة الّتي لم يسمعها سيبويه سمعها ابن هشام، أو رُويت له، فقال: "وسُمع من أهل العالية "إنْ أحدٌ خيرًا من أحد إلّا بالعافية" و "إنْ ذلك نافعَك ولا ضارّك".

- **مخالفة اللّهجة القياس**؛ يذكر ابن هشام القاعدة المقيسة، ثمّ يعبّر عن الخارج عن قياسها بقوله: "وشذّ ... ونَدَرَ ..."، وليس هذا الخارج عن الأصل إلّا لهجات، نطق بها بعض العرب.

من ذلك: ذكر أنّ جمع الكثرة "فُعَّل" هو لوصف على فاعل أو فاعلة صحيحي اللّام، كضارب وصائم، ومؤنّثهما، ثمّ قال: "وندر في نحو: غازٍ وعافٍ، كما ندر في نحو: خريدة ونفساء ورجل أعزل" (ابن هشام الأنصاريّ، 2009م، صفحة 269/4).

- **ومن ضوابط توجيهه أيضًا خروج بعض الأدوات عن وظيفته الأصليّة**؛ منه الحكم على تلقّي القسم بلم ولن بأنّه نادر جدًّا، كقول بعضهم حين سُئل: ألك بنون؟ فقال: نعم، وخالِقِهم لم تقم عن مثلهم مُنجِبة، وقول أبي طالب: واللهِ لن يصلوا إليك بجمعهم ... حتّى أوسَّدَ في التّراب دفينا (ابن

هشام الأنصاريّ، 1998م، صفحة 282).

الغريب:

"الغريب من الكلام إنّما هو الغامض البعيد من الفهم" (الخطابيّ، 1982م، الصفحات 70/1-71)، ما ينجم عنه قلّة في الاستعمال، والغرابة "كون الكلمة وحشيّة غير ظاهرة المعنى، ولا مألوفة الاستعمال"، (الجرجاني، 2003م، صفحة 163).

وبعد استعراض السّمات اللّهجيّة الّتي حكم عليها ابن هشام بالغريب، تبيّن أنّ ضابط هذا الحكم ليس الغموض والبعد، بقدر ما هو قلّة استعمال السّمة، وكونها غير مألوفة؛ فهو أقرب إلى أحكام الكمّ منه إلى أحكام الجودة؛ لذا ارتأيت وضعه ضمن أحكام الكمّ.

استخدم ابن هشام "الغريب" حكمًا على اللهجات في مواضع قليلة، تصل إلى خمسة أو ستّة فقط، وهي في قضايا فرعيّة، لا تمسّ أساسيّات اللّغة وأصولها، (ابن هشام الأنصاريّ، 1994م، صفحة 135)، (ابن هشام الأنصاريّ، 2004م، صفحة 109؛ابن هشام الأنصاريّ، 2009م، صفحة 212/2؛ابن هشام الأنصاريّ، 1998م، صفحة 66، 148، 181)، في حين لم يلتفت سيبويه إلى هذا الحكم؛ إذ لم أعثر عليه في كتابه إلّا في موضع واحد مسبوقًا بحكم "الشّاذّ"، كما مرّ سابقًا في الحديث عن الشّاذّ، من دوافع توجيهه:

- **تغيّر ضبط الكلمة وهيئتها عن الأصل المعروف في الفصحى، أو التّنزيل الحكيم**؛ منه الحكم على فتح "فَعَالِ" في الأمر "مَسَاسِ"، وهي لغة بني أسد، بأنّه من غرائب اللّغة (ابن هشام الأنصاريّ، 1994م، صفحة 135)، وقد ذكره سيبويه، من غير حكم، (سيبويه، 1988م، صفحة 275/3)، وقال عنها الفرّاء لغة فاشية، (الأخفش، 1990م، صفحة 190/2)، والأصل "مِسَاس" بكسر الميم، وبها جاء التّنزيل: ﴿لَا مِسَاسَ﴾ [طه: 97].
- **ومنه تغيّر صورة الكلمة عن المألوف**؛ فقد ذَكَرَ اللّغات في سِوى؛ وحكم على "سِواء" بكسر السّين والمدّ، بأنّها أغربها، (ابن هشام الأنصاريّ، 2009م، صفحة 212/2).
- **كما ارتبط بما خرج عن وظيفته الأصليّة من الأدوات**؛ منه حكمُه على مجيء "قد" للنّفي، في نحو: قد كنتَ في خير فتعرفَه ...، بنصب تعرف، ومنه حكمه على مجيء "أل" للاستفهام، وذلك في حكاية قطرب: "أل فعلت؟" بمعنى: هل فعلت؟ (ابن هشام الأنصاريّ، 1998م، صفحة 181،66).
- **وارتبط بما خرج عن معناه الأصليّ من الأدوات**، منه حكمه على مجيء "ذات" اسم إشارة بأنّه أغرب اللّغات، ي (ابن هشام الأنصاريّ، 2004م، صفحة 109)، وحكمه على مجيء "سوى" بمعنى "القصد" بأنّه أغرب معانيها، (ابن هشام الأنصاريّ، 1998م، صفحة 148).

الغالب:

من أحكام الكمّ التّقويميّة، ويعني "أنّ وجهًا آخر يجوز في اللّفظ أو التّعبير المقصود"، (اللّبديّ، 1985م، صفحة 166)، والمحكوم عليه بـ الغالب أكثر انتشارًا، ويأتي عند ابن هشام بعد المطّرد.

لم يستخدمه ابن هشام حكمًا على لهجات عربيّة، إلّا في مواضع قليلة (ابن هشام الأنصاريّ، 2009م، صفحة 3/ 213، 147/4، 266)، ولم يُكثر سيبويه من استعماله حكمًا نحويًّا تقويميًّا، ينظر مثلًا: (سيبويه ع.، 1988م، صفحة 51/2، 431/3، 3/ 594).

من أسباب توجيهه مو افقة بعض اللّغات القياس المعروف:

منه الحكم على أنّ الغالب في جمع "فُعَل"، بضمّ الأوّل وفتح الثّاني، أن يجيء على فِعْلان، ک صُرَد ونُغَر وخُرَز، وشذّ نحو: أرطاب" (ابن هشام الأنصاريّ، 2009م، صفحة 266/4).

ومنه حكمُه على رفع المضارع بعد "إذن" إذا سُبقت بالواو أو الفاء بأنّه الغالب، وبه قرأ السّبعة (ابن هشام الأنصاريّ، 2009م، صفحة 147/4) ، ممّا يدلّ على أنّ النّصب بعد "إذن" المسبوقة بالواو أو الفاء أقلّ انتشارًا وجوازًا.

الكثير:

مقابل القليل، ولا يخفى أنّ قدامى النّحاة بنوا قواعد العربيّة على الأكثر؛ "أعمل على الأكثر، وأسمّي ما خالفني لغات"، كما ذكر ابن جنّي أنّ الأخذ بكثرة الاستعمال أولى من الأخذ بقوّة القياس إذا تعارضا، قال: "وإن شذّ الشّيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله" (أبو الفتح، 2000م، صفحة 124/1).

استخدمه ابن هشام حكمًا على اللّهجات في مواضع قليلة جدًّا؛ فقد حاولت إحصاءه في كتاب أوضح المسالك، فوجدته مذكورًا خمس مرّات فقط، (ابن هشام الأنصاريّ، 2009م، صفحة 151/2، 4/ 34، 175، 275، 335).

- **من دو افع توجيهه المفاضلة بين اللّغات، وقد ورد مرتبطًا بغيره من الأحكام:** من ذلك حكمه بالكثير والبعيد على "آمين"، قال: "وهذه اللّغة أكثر اللّغات استعمالًا، ولكنْ فيها بعدٌ عن القياس؛ إذ ليس في اللّغة العربيّة اسم على فاعيل، وإنّما ذلك في الأسماء الأعجميّة، ک قابيل وهابيل"، (ابن هشام الأنصاريّ، 1994م، صفحة 162).

وهذا دليل على أنّ كثرة الاستعمال لا تعني بالضّرورة موافقة القياس والأوزان المعلومة، كما مرّ في المبحث الأوّل؛ فقد تخرج اللّغة عن القياس، وتشيع أكثر من القياسيّة.

وجمع بين حكم المطّرد "الكثير" والضّرورة؛ من ذلك: حكمُه على صرف الممنوع من الصّرف، كقوله: ويوم دخلت الخدرَ خدرَ عنيزةٍ ...، حيث قال إنّه ضرورة، ثمّ قال: "وعن بعضهم اطّراد ذلك في لغة" (ابن هشام الأنصاريّ، 2009م، الصفحات 120/4-121).

وليس غريبًا أن يجتمع هذان الحكمان؛ فصرف الممنوع من الصّرف ضرورة، لكنّها كثيرة ومطّردة في "لغة الشّعراء، فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام، حكى هذه اللّغة الأخفش" (ابن هشام الأنصاريّ، 2009م، صفحة 121/4).

القياس:

وظّف ابن هشام هذا الحكم متعلّقًا باللّهجات في مواضع قليلة جدًّا، (ابن هشام الأنصاريّ، 2009م، صفحة 34/4، 262، 263، 264، 287، 315، 330).

- **ومن أسباب توجيهه بيان مدى قرب اللّهجة أو بعدها عن القياس: لذا جاء منفيًّا أكثر من مجيئه مثبتًا؛ خارج عن القياس، لا ينقاس، شاذّ قياسًا .... إشارة إلى منع القياس على اللّهجة، والحدّ من انتشارها؛** منه قول ابن هشام: "واتّفق جميع العرب على الفتح في عِيَرَات ... وهو شاذّ في القياس، لأنّه كبيْعة وبِيْعات، فحقّه الإسكان"، (ابن هشام الأنصاريّ، 2009م، صفحة 263/4)؛ لأنّ الأصل أن تكون على فعْلات، إلّا في لغة هُذيل، فإنّها تُفتح: "فَعَلات".

وقد يعبّر عنه بما يرادفه؛ كالوجه؛

من ذلك حكمه على لغة فتح الزّاي في كلمة "زَرافة" بأنّها الوجه، (ابن هشام الأنصاريّ، 1994م، صفحة 326).

المطلب الثّاني: أحكام الجودة

الرّاجح:

يلجأ النّحويّ إلى هذا الحكم إذا أراد المفاضلة بين استعمالات لغويّة غير متساوية من حيث الجواز؛ إذ يقع بعضها في أعلى سلّم الجواز، وبعضها في مستويات أقلّ جوازًا.

وقد انفرد ابن هشام عن سيبويه بهذا الحكم فيما يخصّ اللّهجات وغيرها من الاستعمالات اللّغويّة؛ إذ لم أعثر عليه في الكتاب وفق بحثي، بينما ورد في كتب ابن هشام؛ وارتبط باللّهجات في "أوضح المسالك" ثلاث عشرة مرّة تقريبًا، بصيغة "الأرجح"، (ابن هشام الأنصاريّ، 2009م، الصفحات 216/2، 218-219، 233، 259/4 (ورد مرّتين)، 285، 286، 294، 296 ،298)، بينما ورد في غير "أوضح المسالك" بصيغة "الرّاجح"، ي (ابن هشام الأنصاريّ، 1994م، صفحة 346)، من أسباب توجيهه:

- **وظّف هذا الحكم لترجيح وجه لغويّ على آخر، ممّا ينتج عن اختلاف اللّهجات؛** فقد ذكر أنّ الأرجحَ في الوقف على جمع التّصحيح، كـ مسلمات، وما سمّي به من الجمع، كـ عرفات وأذرعات، الوقفُ بالتّاء، أي: أرجح من الوقف بالهاء، كما في قولهم: "كيف الإخوة والأخواهْ"، وقولهم: "دفْن البناهْ من المكرماهْ" (ابن هشام الأنصاريّ، 2009م، صفحة 298/4)، وحكم على انفصال الضّمير من الفعل النّاسخ، نحو: ليس، كان، خال، حسب ... بأنّه الأرجح عند الجمهور، (ابن هشام الأنصاريّ، 2009م، الصفحات 89/1-92) ، بينما لم يحكم عليه سيبويه، وحكم على الاتّصال بأنّه لغة قليلة، قال: "ومثل ذلك: كان إيّاه؛ لأنّ كانه قليلة" ... "وتقول حسبتُك إيّاه، وحسبتُني إيّاه؛ لأنّ حسبتُنيه وحسبتُكه قليل في كلامهم"، (سيبويه، 1988م، صفحة 358/2،365).

يُفهم ممّا سبق أنّ المقابل وهو الانفصال أكثر، لذا كان أرجح عند ابن هشام؛ فالأكثر أرجح، أي: أقرب إلى الفصحى، والقليل راجح، أي: فصيح.

- **السّمة اللّهجيّة ذات الشّواهد القرآنيّة الكثيرة هي الأرجح؛** من ذلك حكمُه بالأرجح على جعل الضّمير فصلًا لا مبتدأً، وحكمُه بالأضعف على جعله مبتدأً، قال: "يجوز في الضّمير المنفصل من نحو: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة: 127] [آل عمران: 35] ثلاثة أوجه: الفصل وهو أرجحها، والابتداء وهو أضعفها، ويختصّ بلغة بني تميم، والتّوكيد"، (ابن هشام الأنصاريّ، 1998م، صفحة 524)، في حين ذكر سيبويه هاتين اللّغتين من غير حكم، (سيبويه، 1988م، الصفحات 390/2-393).

حكم على لغة الفصل بأنّها الأرجح، مستندًا إلى ما ورد في التّنزيل، وهذا يعني أنّ ما عداها ليس بمنزلتها في الفصاحة؛ لذا فقد حكم على لغة الابتداء بـ"أضعف اللّغات".

وقد يكون هذا الحكم منسجمًا مع سكوت سيبويه عن نسبة هذه اللّغة، وسكوته عن الحكم عليها أيضًا، لأنّ الواقع اللّغويّ يشهد بقلّة شيوعها، مقابل كثرة الأخرى، وشيوعها في القرآن الكريم؛ فكلّ ما ورد فيه جاء بلغة الفصل، باستثناء قراءة: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الزّخرف: 76]

وعليه، فإنّ الأرجح في هذا السّياق يرادف الأقوى؛ لأنّه حكم على اللّغة المقابلة بأنّها أضعف اللّغات.

- **وقد ارتبط حكم الأرجح بأحكام أخرى؛ لبيان علوّ منزلة اللّغة وجودتها؛** من ذلك حكمه بـ الأرجح على الوقف على المنوّن المرفوع والمجرور بحذف التّنوين والتّسكين، كـ هذا زيدْ، ومررت بـ زيدْ، وإبدال التّنوين ألفًا في حالة النّصب، رأيت زيدا (ابن هشام الأنصاريّ، 2009م، صفحة 294/4).

فهو أرجح؛ لأنّه اللّغة الفصحى المشتركة المقيسة الشّائعة؛ أرجح من لغات الوقف الأُخَر، كالإشباع والتّضعيف ونقل الحركة ... ما جعلها أجود وأكثر في الاستعمال.

الفصيح:

استخدمه ابن هشام حكمًا على اللّهجات في مواضع قليلة؛ ينظر مثلًا: (ابن هشام الأنصاريّ، 2009م، صفحة 42/1، 285؛ ابن هشام الأنصاريّ، 1994م، صفحة 68، 69، 164، 188).

واستخدمه بصيغة التّفضيل: الأفصح والفصحى أكثر من الفصيح بصيغة الصّفة المشبّهة؛ ممّا يدلّ على امتلاكه القدرة على تمييز اللّغات والمفاضلة بينها، ومعرفة أحسنها وأفصحها وأجودها، وما كان هذا ليكون لولا كثرة قراءاته واطّلاعه على مصادر النّحاة في عصره، والعصور الّتي سبقته،

وبذا فاق سيبويه في استخدام هذا الحكم؛ إذ لم أجده في الكتاب وفق بحثي.

- **الأفصح ما كثر استعماله؛** حكم على لغة النّقص في "الهن" بأنّها أفصح قياسًا وأكثر استعمالًا، قال: "واعلم أنّ لغة النّقص مع كونها أكثر استعمالًا هي أفصح قياسًا؛ وذلك لأنّ ما كان ناقصًا في الإفراد فحقّه أن يبقى على نقصه في الإضافة"، (ابن هشام الأنصاريّ، 1994م، صفحة 69).

وعلّل فصاحة هذه اللّغة وشهرتها؛ ما زادها قبولًا واستحسانًا، وفي تخليص الشّواهد سمّاها "اللّغة المشهورة"، (ابن هشام الأنصاريّ، 1986م، صفحة 63)، ولا تشيع اللّغة وتشتهر إلّا إذا كانت كثيرة، فالمشهور والفصيح لا بدّ أن يكونا من الكثرةِ بمكان.

وذهب آخرون إلى أنّ لغة النّقص أحسن، قال المرادي: "والأحسن فيه التزام النّقص"، (المرادي، 2001م، صفحة 316/1؛ ابن مالك، د.ت، صفحة 61/1)، ولا بدّ أنّ الحسن فصيح.

- **وجّهه للمفاضلة بين اللّغات؛** منه حكمه على لغة مدّ اسم الإشارة "أولئك" بأنّها الفصحى، (ابن هشام الأنصاريّ، 1994م، صفحة 188)، يتّضح من قوله أنّ لغة القصر أقلّ فصاحة، وحكمه على تجرّد عسى من الضّمائر بأنّه الأفصح، (ابن هشام الأنصاريّ، 2009م، الصفحات 284/1-285)، ممّا يدلّ على أنّ اتّصالها بالضّمائر أقلّ فصاحة.
- **وظهر حكم الفصيح في سياق ضبط الألفاظ؛** من ذلك حكمه على فتح القاف في "قَطُّ" وتشديد الطّاء وضمّها بأنّها أفصح اللّغات، (ابن هشام الأنصاريّ، 1998م، صفحة 181)، وحكمه على لغة قصر "سِوى" مع كسر السّين بأنّها الأفصح، (ابن هشام الأنصاريّ، 1998م، صفحة 148).

الجيّد:

من أحكام الجودة التّقويميّة، لم يرد كثيرًا في كتب ابن هشام؛ إذ لم أعثر عليه في كتابي "أوضح المسالك" و"مغني اللّبيب"، بينما ورد في "شرح شذور الذّهب" في ثلاثة مواضع فقط، (ابن هشام الأنصاريّ، 2009م، صفحة 153، 235، 346)، يُستُخدم بشكل عامّ لتفضيل لغة على لغة قربًا أو بعدًا عن الفصحى، وجاء في موضعين من الثّلاثة، متعلّقًا باللّهجات:

في الموضع الأوّل حكم على لغة النّصب في الاستثناء التّامّ المنفيّ بقوله: "وهو عربيّ جيّد ... قال تعالى: ﴿ما فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النّساء: 66]، قرأ السَّبعة إلّا ابن عامر برفع "قليل"، ... وقرأ ابن عامر وحده: "إِلَّا قليلًا" بالنّصب" (ابن هشام الأنصاريّ، 1994م، الصفحات 346-347)، ما يعني أنّ لغة النّصب تأتي في المستوى الثّاني بعد لغة الإتباع الّتي هي أعرب وأجود وأرجح.

وتجدر الإشارة إلى أنّ سيبويه حكم على لغة الإتباع بـ وجه الكلام، ولم يحكم على لغة النّصب إلّا بما يُفهم ضمنًا أنّها غير وجه الكلام (سيبويه ع.، 1988م، صفحة 311/2)، وهو ما يتلاءم وحكمَ ابن هشام عليها بالعربيّة الجيّدة.

وذكره في الموضع الثّاني في سياق قرآنيّ مرتبط بلهجة عربيّة: وهو حكمه بالأجود على تخريج ما ورد مُشبهًا لغة "أكلوني البراغيث" من آيات التّنزيل، نحو: قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: 3] على غير هذه اللّغة، قال: "والأجود تخريجها على غير ذلك" (ابن هشام الأنصاريّ، 1994م، صفحة 235).

العربيّ:

علمنا أنّ سيبويه "يطلق حكمَ "عربيّ" إذا وُجد استعمال لغويّ أشيع وأقوى ممّا يصفه بالعربيّ، كما ظهر واضحًا في المبحث الأوّل، فهو المستوى الثّاني من مستويات الاستعمال اللّغويّ لديه، وقد ذهب ابن هشام المذهب نفسه، لكنّه لم يُكثر من توجيه هذا الحكم؛ بل إنّه لم يذكره إلّا في ثلاثة مواضع، وفق بحثي، واحد منها خاصّ باللّهجات، وجاء مقترنًا بحكم الجيّد في حكمه على لغة النّصب في الاستثناء التّامّ المنفيّ، كما مرّ قبل قليل.

الجائز:

الجواز -كما مرّ في المطلب الثّاني من المبحث الأوّل: إباحة الوجه النّحويّ أو الصّرفيّ أو اللّغويّ بعامّة، دون وجوب أو امتناع، وهذا يقتضي ثنائيّة الوجوه أو تعدّدها في المسألة الواحدة.

- **من أسباب الجواز تعدّد لهجات العرب:** من ذلك حذف الألف من "أيّها"، قال: "ويجوز في "أيّها" في لغة بني أسد أن تُحذف ألفها، وأن تضمّ هاؤها إتباعًا، وعليه قراءة ابن عامر: ﴿أَيُّهُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [النّور: 31] بضمّ الهاء في الوصل"، (ابن هشام الأنصاريّ، 1998م، صفحة 338).

ومنه جواز الوقف على تاء التّأنيث بالإبقاء أو الإبدال، قال: "وجاز إبقاؤها وإبدالها إن كان قبلها حركة، نحو: تمرة ..."، (ابن هشام الأنصاريّ، 2009م، صفحة 298/4)؛ إذ يجوز الوقف بالهاء: تمرهْ، شجرهْ ...إلخ.

الرّديء:

نقيض الجيّد، وقد مرّ أنّ سيبويه لم يُكثر منه؛ ولم أعثر عليه عند ابن هشام حكمًا على اللّهجات إلّا في مواضع قليلة جدًّا.

من دوافع توجيهه:

- **مخالفة اللّهجة القياس؛** منه حكمه على تذكير الفعل مع المؤنّث الحقيقيّ بأنّه شاذّ، ثمّ أردفه بحكم الرّديء الّذي لا ينقاس، قال في سياق حديثه عن وجوب تأنيث الفعل إذا كان الفاعل متّصلًا حقيقيَّ التّأنيث: "وشذّ قول بعضهم: "قال فلانة"، وهو رديء لا ينقاس" (ابن هشام الأنصاريّ، 2009م، صفحة 94/2).

فهذه اللّهجة بعيدة عن القياس؛ ما دعا ابن هشام إلى التّنفير منها بأنْ وجّه إليها ثلاثة أحكام سلبيّة مردودة، بألفاظ صريحة؛ فهو شاذّ، رديء، لا يقبل القياس؛ لأنّ الأصل في الفعل تأنيثه إذا لم يُفصل بينه وبين فاعله المؤنّث الحقيقيّ.

كما ورد في سياق نقله حكم الرّداءة عن غيره من النّحاة؛

من ذلك نقله عن ابن عصفور أنّ العرب لا تلتزم صدريّة "كم الخبريّة"، وأنّ "كم" في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [السّجدة:26]، فاعل "يهد"، وهي لغة رديئة حكاها الأخفش، ثمّ أردف ابن هشام: "قد اعترفَ برداءتها، فتخريج التّنزيل عليها بعد ذلك رداءة" (ابن هشام الأنصاريّ، 1998م، صفحة 554)، فهو يرفض هذا الحكم، ويحكم بالرّداءة على تخريج التّنزيل العزيز عليها.

القبيح:

يقابل الحسن، وهو من أحكام الجودة السّلبيّة الّتي لم ترد كثيرًا عند ابن هشام؛ ذكره في كتاب "شرح قطر النّدى" مرّة واحدة حكمًا على لغتين في النّداء، خالفتا القياس، وذكره في مغني اللّبيب مرّتين، ليس لهما علاقة باللّهجات.

وكأنّ ابن هشام قد استغنى عن حكم "القبيح" بحكم الشّاذّ، أو الضّرورة، يُفهم ذلك من حكمه بالقبيح على لغة إبدال الياء تاء وإلحاقها بالألف في المنادى إذا كان أبًا أو أمًّا مضافًا إلى ياء المتكلّم "يا أبتا"، ثمّ توجيه الحكم بالشّذوذ على القراءة بها، قال: "وبها قُرئ شاذًّا"، كما حكم بالقبح على لغة إبدال الياء تاء وإلحاقها بالياء في المنادى إذا كان أبًا أو أمًّا مضافًا إلى ياء المتكلّم "يا أبتي"، ثمّ قال إنّها أقبح من الّتي قبلها، وينبغي أن لا تجوز إلّا في ضرورة الشّعر، ينظر: (ابن هشام الأنصاريّ، 2004م، الصفحات 206-207).

الضّعيف:

اللّغة الضّعيفة صحيحة، لكنّها أدنى رتبة في الفصاحة؛ لذا قلّ استعمالها، والضّعيف حكمًا نوعيًّا على لغات العرب لم يتكرّر كثيرًا في كتب ابن هشام؛ إذ لم يتجاوز -على حدّ بحثي- ستّ مرّات، (ابن هشام الأنصاريّ، 2004م، صفحة 205؛ابن هشام الأنصاريّ، 1994م، صفحة 539؛ابن هشام الأنصاريّ، 2009م، صفحة 19/2، 331/3؛ابن هشام الأنصاريّ، 1998م، صفحة 517،524)، وجاء قليلًا في غير هذه المواضع وصفًا لاستعمالات لغويّة.

ومن أسباب توجيهه:

- **ارتباطه في بعض المواضع بقصور التّركيب في اللّهجة، مع وضوح المعنى؛ من ذلك:** حكمه بـ الضّعف على العطف على الضّمير المرفوع في النّثر من غير توكيده بضمير منفصل، في مثل قولهم: مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدم (ابن هشام الأنصاريّ، 2009م، صفحة 331/3).

  فالتّركيب قاصر؛ لأنّه خلا من الضّمير المؤكِّد، كما يقتضي القياس: مررتُ برجلٍ سواءٍ هو والعدم؛ أي: مستوٍ هو والعدم، لكنّ المعنى واضح، لا لبس فيه.
- **وقد يتأتّى الضّعف من مخالفة اللّهجة القياس؛** منه حكمه بالضّعف على إغراء الغائب، كقول بعضهم، وقد بلغه أنّ إنسانًا يهدّده: "عليه رجلًا ليسني، أي: ليلزم رجلًا غيري، (ابن هشام الأنصاريّ، 1998م، صفحة 517)؛ لأنّ قياس الإغراء أن يكون للمخاطب.

المطلب الثّالث: أحكام متفرّقة

الشّاذّ:

كثر هذا الحكم في كتب ابن هشام؛ حيث يذكر الاستعمال اللّغويّ المقيس الشّائع، والقاعدة العامّة، ثمّ يعبّر -غالبًا- عمّا خرج عنها بالشّاذّ، وقد قمت بإحصاء هذا الحكم في واحد من كتبه، هو "أوضح المسالك"، فتبيّن أنّه ذكره ثلاثًا وسبعين مرّة تقريبًا، منها سبع وخمسون في جزئه الرّابع، (ابن هشام الأنصاريّ، 2009م، 40/1، 49، 267، 2/ 94، 150، 199، 3/3-4، 6، 8، 206، 208، 228، 229(ورد مرّتين)، 245، 325، 4/ 34، 70، 172، 220(ورد فيها مرّتين)، 241، 247(ورد فيها أربع مرّات)، 249، 251، 257(ورد فيها مرّتين)، 258، 259(ورد فيها مرّتين)، 262(ورد فيها مرّتين)، 263، 264، 265، 266(ورد فيها مرّتين)، 268، 273، 274، 275(ورد فيها ثلاث مرّات)، 282، 283، 287، 288(ورد فيها مرّتين)، 293، 319، 327، 328، 329(ورد فيها أربع مرّات)، 330، 331، 332(ورد فيها مرّتين)، 333(ورد فيها مرّتين)، 335، 337، 339، 341(ورد فيها مرّتين)، 346(ورد فيها مرّتين)، 351)

وتحسن الإشارة إلى أنّ سيبويه وابن هشام أكثرا من استخدام هذا الحكم في باب اللّغة؛ حيث يكثر التّحوّل والخروج عن القياس في السّمات اللّهجيّة في المسائل اللّغويّة، بينما تتّسم قضايا النّحو -في الغالب- بنسبة من الثّبوت، وقلّما يقع فيها الاختلاف بين القبائل العربيّة.

إنّ أغلب ما جاء به ابن هشام تحت مصطلح "الشّذوذ" هو لغات نطق بها أناس بعينهم، (الشّمريّ، 2013م، صفحة 36)، وبناء عليه، فإنّ ما حكم عليه بالشّذوذ لهجات، لم تبلغ من الفصاحة أو القوّة أو الجودة أو الكثرة ما بلغته اللّغة الفصحى، من علل توجيهه:

- **مخالفة اللّهجة قياس اللّغة المعلوم، وهو كثير؛ منه حكمه** على حكاية المفرد في غير الاستفهام بأنّها شاذّة، "كقول بعضهم: ليس بقرشيًّا، ردًّا على من قال: إنّ في الدّار قرشيًّا"، (ابن هشام الأنصاريّ، 2009م، صفحة 241/4).

وأرى أنّه لا ينبغي أن يُقاس على حكاية المفرد في الاستفهام؛ لأنّها خروج واضح وغير مسوّغ عن قياس النّحو، فهي تُلغي أثر العوامل، وتُحدث خللًا في الإعراب، وتُخرج الكلام عن فصاحته.

وحكم على لغة هُذيل في قلب ألف الاسم المقصور ياء عند إضافتها إلى ياء المتكلّم، نحو: عَصَيّ وقَفَيّ، بأنّها شاذّة، (ابن هشام الأنصاريّ، 2009م، صفحة 303/4) ، وقد نفى الشّاطبيّ أن تكون هذه اللّغة شاذّة، وأكّد أنّ قلبَ الألف ياءً شهيرٌ في لغة شهيرة، يصحّ لنا القياس عليها، (الشّاطبيّ، 2007م، صفحة 142/8).

ومنه نصُّ ابن هشام على شذوذ تثنية حمراء على حمرايان، وكساء على كسايان، بقلب الهمزة ياء؛ لأنّ التّصحيح أرجح من الإعلال، (ابن هشام الأنصاريّ، 2009م، صفحة 259/4)، وقال أبو حيّان: إنّ الفرّاء والمازنيّ أجازا قلب الهمزة ياء في تثنية حمراء؛ لأنّها لغة، كما منع ابن مالك القياس على تثنية كساء على كسايان، وخالفه أبو حيّان؛ فأجاز القياس عليه، لأنّ ذلك لغة فزارة، وإذا كان لغة لقبيلة قيس عليه (أبو حيّان، 1997م، صفحة

28/2).

- **ومن أسباب توجيهه أيضًا خروج بعض الأدوات عن وظيفته الأصليّة**؛ منه حكمه على الجرّ بـ لعلّ ومتى وكي (ابن هشام الأنصاريّ، أوضح المسالك على ألفيّة ابن مالك، 2009م، الصفحات 3/3-8).

ومن الجدير ذكره أنّ ابن هشام وقف عند خروج الأدوات عن عملها المختصّة به، فكان يقبله -غالبًا- إذا وافق لهجة عربيّة، ويرفضه، ويحكم عليه بالشّذوذ إذا خالف القياس، محاولًا تأويله بما يستقيم ومعايير اللّغة، في حين لم يلتفت إليه سيبويه كثيرًا.

- **ومنها خروج بعض الأدوات عن معناه المعهود**؛ كـ حكمه على مجيء إنّ بمعنى نعم، "حتّى قيل إنّه لم يثبت"، (ابن هشام الأنصاريّ، 1998م، صفحة 50).
- **ومن أسباب توجيهه أيضًا قلّة استعمال اللّهجة**؛ انفرد في الحكم بالشّذوذ على لغة إعراب "ذو" الموصولة، قال: "وإذا لم يكن "ذو" بمعنى صاحب؛ كان بمعنى الّذي، وكان مبنيًّا على سكون الواو ... على أنّ منهم من يجريها مجرى الّتي بمعنى صاحب، فيعربها بالواو والألف والياء، إلّا أنّ ذلك شاذّ، والمشهور ما قدّمناه"، (ابن هشام الأنصاريّ، 1994م، الصفحات 65-66).

ومنه الحكم بالشّذوذ على تحذير الغائب، وهو من القلّة بمكان، قال: "وشذّ قول بعضهم: إذا بلغ الرّجل السّتّين فإيّاه وإيّا الشّوابّ"، (ابن هشام الأنصاريّ، 2009م، صفحة 70/4) ، وقد ذكرها سيبويه، ولم يحكم عليها، (سيبويه، 1988م، صفحة 279/1).

- **ومن أسباب الحكم بالشّذوذ أيضًا أن تكون اللّهجة مستنكرة غير معروفة عند الجمهور**؛ ذكر أربع لغات في "آمين"؛ رابعها: آمّين، بالمدّ وتشديد الميم، ونقل عن الدّاودي أنّها لغة شاذّة، ثمّ قال: إنّ ثعلبًا والجوهريّ والجمهور أنكروا أن يكون ذلك لغة، وقالوا: لا نعرف آمّين إلّا جمعًا بمعنى قاصدين، كقوله تعالى: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ﴾ [المائدة: 2] (ابن هشام الأنصاريّ، 1994م، الصفحات 165-166).
- **وقد يحكم بالشّذوذ على اللّغة؛ لأنّ لها بديلًا يُستغنى به عنها**؛ منه حكمه على تثنية سواء "سواءان" بالشّذوذ؛ لأنّهم استغنوا بتثنية "سيّ" على "سيّان" عن تثنية "سواء"، فلم يقولوا: سواءان إلّا شذوذًا، (ابن هشام الأنصاريّ، 1998م، صفحة 147)، وقد روى أبو زيد هذه اللّغة عن بعض العرب، (ابن مالك، د.ت، صفحة 90/1؛أبو حيّان الأندلسيّ، 2010م، صفحة 75/1).
- **وربما ارتبط حكم الشّذوذ بالقراءة القرآنيّة النّاجمة عن اختلاف اللّهجات، منه:** ذَكَرَ أنّه لا يكثر حذف عائد صلة الموصول في صلة غير "أيّ" إلّا إن طالت الصّلة، ثمّ أشار إلى شذوذ قراءة بعضهم: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنُ﴾ [الأنعام: 154]، (ابن هشام الأنصاريّ، 2009م، صفحة 150/1).

وحكم على قراءة نصب "غيرَه" على الاستثناء في قوله تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥ﴾ [الأعراف: 59]" بأنّها شاذّة، (ابن هشام الأنصاريّ، 1998م، صفحة 165).

اللّغة العليا:

وجّه هذا الحكم إلى لغة أهل الحجاز الّتي توجب نصب المستثنى في الاستثناء المنقطع؛ وهو حكم وصفيّ، لكنّه لا يخلو من تقويم، فهو وصفيّ تقويميّ، لذا ارتأيت وضعه ضمن الأحكام المتفرّقة، ويكشف هذا الحكم عن منزلة لغة أهل الحجاز واتّساقها ونظام العربيّة، إذا ما قورنت بلغة بني تميم؛ قال: "وإن كان منقطعًا فالحجازيّون يوجبون نصبه، وهي اللّغة العليا" (ابن هشام الأنصاريّ، 1994م، صفحة 347).

وقد ارتكز في حكمه هذا على ما أجمعت عليه السّبعة من النّصب في قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النّساء:157]؛ ما يشير إلى عنايته باللّهجات الّتي تتمثّل في القرآن الكريم وقراءاته.

وحكم عليها آخرون بأنّها الأفصح، قال ابن عقيل: "وأجاز بنو تميم إتباع المنقطع المتأخّر، فيقولون: ما فيها أحدٌ إلّا حمارٌ، بالرّفع، وإن كان الأفصح عندهم ما أوجبه الحجازيّون فيه النّصب" (ابن عقيل، 1982م، صفحة 562/1) ، وهي الفصحى وأصل الباب عند ابن يعيش (ابن يعيش، د.ت، صفحة 80/2)، والوجه والقياس اللّازم عند المبرّد (المبرّد، 1994م، الصفحات 412/4-414)

ولكنْ، هل أسهم كون هذه اللّهجة لأهل الحجاز في "كثرة" الأحكام الإيجابيّة الموجّهة إليها؛ الفصحى وأصل الباب والأفصح والعليا والوجه والقياس؟ بمعنى: هل تحظى اللّغة الحجازيّة بالأحكام الإيجابيّة بغضّ النّظر عن جودتها أو رداءتها؟

لا بدّ أنّ سبب هذه الأحكام هو اتّساقها والمعنى، فما بعد الأداة ليس من جنس ما قبلها، فالإتباع غير مستساغ، والنّصب عَلَمٌ على "الاستثناء"، فهي متّسقة ونظام العربيّة ومنطقها الّذي يقضي بوجوب نصب المستثنى، لأنّه مخالف للمستثنى منه، ومنقطع عنه، فضلًا على اطّرادها، فالحجازيّون يلتزمون النّصب، والتّميميّون ينصبون ويُتبعون.

أضف إلى ما سبق أنّ ورود اللّهجة في القرآن الكريم، وإجماع القرّاء السّبعة عليها، عزّز فصاحتها، ودفع ابن هشام إلى وصفها بالعليا دون التّميميّة، فضلًا على مجيئها على أصل الباب، وهو "النّصب".

الخاتمة:

ظهر للباحثة أنّ سيبويه وابن هشام اتّفقا في كيفيّة تناولهما الأحكام التّقويميّة على السّمات اللّهجيّة في مواطن، واختلفا في مواطن أخرى، وذلك على النّحو الآتي:

- اتّفق سيبويه وابن هشام -في الغالب- على أسباب توجيه الأحكام إلى اللّهجات: إذ استُخدمت لبيان مدى انتشار اللّهجة، ومنزلتها قربًا أو بعدًا عن الفصحى، ومدى جوازها، واتّساقها، وقدرتها على تأدية المعنى، وارتبطت عند كليهما بأحكام أُخَر.

- اتّفق سيبويه وابن هشام على أنّ مخالفة اللّهجة القياس أو موافقتها له ضابط مهمّ وسبب رئيس في الحكم على اللّهجات.
- كلاهما وجّه الحكم إلى اللّغة لا إلى أصحابها؛ بوصفها خارجة عن القياس، فلا علاقة بين جودة اللّغة أو رداءتها والقبيلة المنسوبة إليها.
- اتّفق الاثنان على توجيه حكم "الشّاذّ" في المسائل اللّغويّة أكثر من المسائل النّحويّة.
- أبرز الأحكام التّقويميّة الّتي انفرد بها سيبويه: القليل والكثير والشّاذّ.
- أبرز الأحكام التّقويميّة الّتي انفرد بها ابن هشام: الرّاجح والفصيح والنّادر.
- اختلف سيبويه عن ابن هشام في اهتمامه باطّراد اللّغة وسعة انتشارها وكثرة استعمالها والاتّساق اللّغويّ والمعنويّ، بينما اهتمّ ابن هشام أكثر بورود اللّهجات في القرآن الكريم وقراءاته؛ فاللّهجة المتمثّلة في القرآن والقراءات أرجح لديه.
- اختلف الاثنان في تناول اللّغات الّتي تُخرج الأدوات عن عملها المختصّة به؛ فابن هشام وقف عندها طويلًا، بينما لم يلتفت إليها سيبويه.

اختلف الاثنان في تناول بعض الأحكام الموجّهة إلى اللّهجات، من حيث القلّة والكثرة، على النّحو الآتي:

- قلّت أحكام الكمّ والجودة: العربيّ والجيّد والكثير والقياس والقبيح والضّعيف والرّديء عند ابن هشام عمّا كانت عليه عند سيبويه.
- استخدم ابن هشام أحكامًا نوعيّة لم يستخدمها سيبويه؛ كالرّاجح والفصيح، كما استخدم أحكامًا كمّيّة لم يستخدمها سيبويه؛ كالنّادر والغريب.
- اختفت عند ابن هشام أحكام استخدمها سيبويه، كالخبيث والقويّ والأمثل.

يمكن القول: إنّ اختلاف منهج ابن هشام في الحكم على اللّهجات، وتناقص كثير من الأحكام التّقويميّة الإيجابيّة والسّلبيّة؛ الكمّيّة والنّوعيّة، واختفاء بعضها عنده، وظهور حكم الشّاذّ في المقابل يدلّ على أنّها أصبحت جزءًا من الفصحى، يعايرها بالقواعد القياسيّة المتعارف عليها؛ فما وافقها عُدّ فصيحًا وما خالفها عُدّ شاذًّا، ولا وجود لما بين ذلك من مستويات؛ قبيح، رديء، ضعيف، جيّد، ..... إلّا نادرًا.

وما كان هذا ليكون لولا بُعد الزّمن بينه وبين سيبويه؛ فالأغلب أن يكون للمرحلة النّحويّة الّتي عاش فيها سيبويه أثر في الإكثار من توجيه هذه الأحكام؛ لأنّ اللّغة في طور التّقعيد القائم على المفاضلة والتّمييز والتّمحيص، وبيان ما يحسن، وما لا يحسن. أمّا ابن هشام فعاش في مرحلة استقرار النّحو ووضوح قواعده، ما أفضى إلى تغيّر النّظرة إلى مسائله؛ وأتاح له معرفة الشّاذّ، وترجيح الأفصح.

المراجع:

أوّلًا: المراجع العربيّة

الأخفش، سعيد بن مسعدة. (1990). *معاني القرآن* (الإصدار 1). (تحقيق: هدى قراعة) مكتبة الخانجي.

الجرجاني، محمّد بن عليّ. (2003). *التّعريفات* (الإصدار 2). (وضع حواشيه وفهارسه: محمّد باسل عيون السّود) دار الكتب العلميّة.

الحديثيّ، خديجة. (1974). *الشّاهد وأصول النّحو*. مطبوعات جامعة الكويت.

ابن حزم الأندلسيّ، عليّ بن أحمد. (1962). *جمهرة أنساب العرب* (الإصدار 5). (تحقيق وتعليق: عبد السّلام هارون) دار المعارف.

الحميداوي، نزار بنيان (2011). *الأحكام التّقويميّة في النّحو العربيّ (دراسة تحليليّة)* (الإصدار 1). دار الكتب العلميّة.

ابو حيّان الأندلسيّ، محمّد بن يوسف. (2010). *البحر المحيط في التّفسير*. (بعناية: صدقي جميل) دار الفكر.

أبو حيّان، محمّد بن يوسف. (1997). *التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل* (الإصدار 1). (تحقيق: حسن هنداوي) دار القلم.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد. (1979). *الحجّة في القراءات السّبع* (الإصدار 3). (تحقيق: عبد العال سالم مكرم) دار الشّروق.

الخطابيّ، أبو سليمان حمد بن محمّد. (1982). *غريب الحديث*. (تحقيق: عبد الكريم الغرباويّ) دار الفكر.

ابن خلّكان، شمس الدّين. (1970). *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان*. (تحقيق: إحسان عبّاس) دار صادر.

ربّاع, محمّد (1992). *السّماع وأهمّيّته في التّقعيد النّحويّ عند سيبويه*. ماجستير، الأردنّ، جامعة اليرموك.

ابن السّراج، محمّد بن السّريّ. (2009). *الأصول في النّحو* (الإصدار 1). (تحقيق: محمّد عثمان، المحرر) مكتبة الثّقافة الدّينيّة.

السّعودي، عمر عبد المعطي عبد الوالي (2021). معايير الحكم على الاستعمال اللّغويّ عند سيبويه. *حوليّات عين شمس، جامعة عين شمس، (49)*.

سيبويه، عمرو بن عثمان. (1988). *الكتاب* (الإصدار 3). (عبد السّلام محمّد هارون) مكتبة الخانجي.

السّيوطيّ ،جلال الدّين. (د.ت). *المزهر في علوم اللّغة وأنواعها* (الإصدار 3). (شرحه وصحّحه وعنون موضوعاته وعلّق عليه، محمّد المولى بك، محمّد أبو الفضل إبراهيم، و عليّ محمّد البجاوي) مكتبة دار التّراث.

الشّاطبيّ، إبراهيم بن موسى. (2007). *المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية* (الإصدار 1). (تحقيق: عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين) المكرّمة: معهد البحوث العلميّة وإحياء التّراث الإسلاميّ.

الشّمريّ، أحمد نزّال غازي. (2013). اللّهجات والضّرائر في كتاب "أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك". *مجلّة التّربية، جامعة الأزهر، 1* (156).

الصّالح، صبحي. (2009). *دراسات في فقه اللّغة* (الإصدار 3). دار العلم للملايين.

ابن عقيل، بهاء الدّين. (1982). *المساعد على تسهيل الفوائد* (الإصدار 1). (تحقيق وتعليق: محمّد بركات) دار الفكر.

الفارسيّ، أبو عليّ. (1993). *التّعليقة على كتاب سيبويه* (الإصدار 1). (تحقيق وتعليق: عوض بن حمد القوزي) الرّياض.
أبو الفتح ،عثمان بن جنّي. (2000). *الخصائص*. (تحقيق: محمّد عليّ النّجّار) دار الكتب المصريّة.
الفرّاء، يحيى بن زياد. (1983). *معاني القرآن* (الإصدار 3). (تحقيق: محمّد عليّ النّجّار، أحمد يوسف نجاتي) عالم الكتب.
القواسمة ،قاسم خليل حسن. (2007). *طعن النّحاة واللّغويّين في لغات العرب*. ماجستير، الأردنّ، جامعة مؤتة.
اللّبديّ، محمّد سمير. (1985). *معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة* (الإصدار 1). مؤسّسة الرّسالة.
ابن مالك، محمّد جمال الدّين. (1990م). *شرح التّسهيل* (الإصدار 1). (تحقيق: عبد الرّحمن السّيّد، محمّد المختون) الجيزة: هجر للطّباعة والنّشر والتّوزيع.
ابن مالك، محمّد جمال الدّين. (د.ت). *شرح الكافية الشّافية*. (تحقيق: عبد المنعم أحمد هريريّ) دار المأمون للتّراث.
المبرّد، محمّد بن يزيد. (1994). *المقتضب* (الإصدار 3). (تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة) لجنة إحياء التّراث الإسلامي.
المرادي، الحسن بن قاسم. (2001). *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك* (الإصدار 1). (تحقيق: عبد الرّحمن سليمان) دار الفكر العربيّ.
المصاروة، جزاء. (2015). المستوى الثّاني من مستويات الاستعمال اللّغويّ عند سيبويه. *مجلّة دراسات، العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، 1* (42).
ابن منظور، جمال الدّين محمّد بن مكرم. (د.ت). *لسان العرب*. دار صادر.
ابن هشام الأنصاريّ، جمال الدّين. (2009). *أوضح المسالك على ألفيّة ابن مالك*. (تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد) دار الطّلائع.
ابن هشام الأنصاريّ، جمال الدّين. (1986). *تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد* (الإصدار 1). (تحقيق وتعليق: عبّاس الصّالحيّ) دار الكتاب العربيّ.
ابن هشام الأنصاريّ، جمال الدّين. (1994). *شرح شذور الذّهب*. (تحقيق: بركات يوسف هبّود) دار الفكر.
ابن هشام الأنصاريّ، جمال الدّين. (2004). *شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى*. (تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد) دار الطّلائع.
ابن هشام الأنصاريّ، جمال الدّين. (1998م). *مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب* (الإصدار 1). (تحقيق: مازن المبارك، محمّد عليّ حمد الله) دار الفكر.
ابن يعيش، موفّق الدّين بن عليّ. (د.ت). *شرح المفصّل*. إدارة الطّباعة المنيريّة.

ثانيًا: ترجمة المراجع العربية

Abū Al-Fatḥ, ʿUthmān Ibn Jinnī (D. 392 H). (2000). *Al-Khaṣāʾiṣ*. (Edited By Muḥammad ʿAlī Al-Najjār). Cairo: Dār Al-Kutub Al-Miṣriyya.

Abū Ḥayyān Al-Andalusī, Muḥammad Ibn Yūsuf (D. 745 H). (2010). *Al-Baḥr Al-Muḥīṭ Fī Al-Tafsīr*. (Supervised By Ṣidqī Jamīl). Beirut: Dār Al-Fikr.

Abū Ḥayyān, Muḥammad Ibn Yūsuf (D. 745 H). (1997). *Al-Tadhyīl Wa-L-Takmīl Fī Sharḥ Kitāb Al-Tashīl* (1st Ed.). (Edited By Ḥasan Hindāwī). Damascus: Dār Al-Qalam.

Al-Akhfash, Saʿīd Ibn Masʿadah (D. 215 H). (1990). *Maʿānī Al-Qurʾān* (1st Ed.). (Edited By Hudā Qurāʿah). Cairo: Maktabat Al-Khānjī.

Al-Fārisī, Abū ʿAlī (D. 377 H). (1993). *Al-Taʿlīqa ʿalā Kitāb Sībawayh* (1st Ed.). (Edited And Annotated By ʿAwaḍ Ibn Ḥamd Al-Qūzī). Riyadh.

Al-Farrāʾ, Yaḥyā Ibn Ziyād (D. 207 H). (1983). *Maʿānī Al-Qurʾān* (3rd Ed.). (Edited By Muḥammad ʿAlī Al-Najjār And Aḥmad Yūsuf Najātī). Beirut: ʿĀlam Al-Kutub.

Al-Ḥadīthī, Khadījah. (1974). *Al-Shāhid Wa-Uṣūl Al-Naḥw*. Kuwait: Maṭbūʿāt Jāmiʿat Al-Kuwayt.

Al-Ḥumaydāwī, Nizār Bunyān. (2011). *Al-Aḥkām Al-Taqwīmiyya Fī Al-Naḥw Al-ʿArabī: Dirāsah Taḥlīliyya* (1st Ed.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-ʿIlmiyya.

Al-Jurjānī, Muḥammad Ibn ʿAlī (D. 816 H). (2003). *Al-Taʿrīfāt* (2nd Ed.). (Annotated And Indexed By Muḥammad Bāsil ʿUyūn Al-Sūd). Beirut: Dār Al-Kutub Al-ʿIlmiyya.

Al-Khaṭṭābī, Abū Sulaymān Ḥamd Ibn Muḥammad (D. 388 H). (1982). *Gharīb Al-Ḥadīth*. (Edited By ʿAbd Al-Karīm Al-Gharbāwī). Damascus: Dār Al-Fikr.

Al-Lubbadī, Muḥammad Samīr. (1985). *Muʿjam Al-Muṣṭalaḥāt Al-Naḥwiyyah Wa-L-Ṣarfiyyah* (1st Ed.). Beirut: Muʾassasat Al-Risālah.

Al-Maṣārawah, Jazāʾ. (2015). *Al-Mustawā Al-Thānī Min Mustawayāt Al-Istiʿmāl Al-Lughawī ʿinda Sībawayh*. *Majallat Dirāsāt, Al-ʿUlūm Al-Insāniyya Wa-L-Ijtimāʿiyya*, 1(42).

Al-Mubarrad, Muḥammad Ibn Yazīd (D. 285 H). (1994). *Al-Muqtaḍab* (3rd Ed.). (Edited By Muḥammad ʿAbd Al-Khāliq ʿUḍaymah). Cairo: Lajnat Iḥyāʾ Al-Turāth Al-Islāmī.

Al-Murādī, Al-Ḥasan Ibn Qāsim (D. 749 H). (2001). *Tawḍīḥ Al-Maqāṣid Wa-L-Masālik Bi-Sharḥ Alfiyyat Ibn Mālik* (1st Ed.). (Edited By ʿAbd Al-Raḥmān Sulaymān). Cairo: Dār Al-Fikr Al-ʿArabī.

Al-Qawāsmah, Qāsim Khalīl Ḥasan. (2007). *Ṭaʿn Al-Naḥwiyyīn Wa-L-Lughawiyyīn Fī Lughāt Al-ʿArab*. Master's Thesis, Jordan, Jāmiʿat Muʾtah.

Al-Ṣāliḥ, Ṣubḥī. (2009). *Dirāsāt Fī Fiqh Al-Lughah* (3rd Ed.). Beirut: Dār Al-ʿIlm Li-L-Malāyīn.

Al-Saʿūdī, ʿUmar ʿAbd Al-Muʿṭī ʿAbd Al-Wālī. (2021). *Maʾāyīr Al-Ḥukm ʿalā Al-Istiʿmāl Al-Lughawī ʿinda Sībawayh. Ḥawliyāt ʿAyn Shams*, Jāmiʿat ʿAyn Shams, (49).

Al-Shammarī, Aḥmad Nazzāl Ghāzī. (2013). *Al-Lahajāt Wa-L-Ḍarāʾir Fī Kitāb "Awḍaḥ Al-Masālik Ilā Alfiyyat Ibn Mālik"*. *Majallat Al-Tarbiyah*, Jāmiʿat Al-Azhar, 1(156).

Al-Shāṭibī, Ibrāhīm Ibn Mūsā (D. 790 H). (2007). *Al-Maqāṣid Al-Shāfiya Fī Sharḥ Al-Khulāṣa Al-Kāfiya* (1st Ed.). (Edited By ʿAbd Al-Raḥmān Ibn Sulaymān Al-ʿUthaymīn). Al-Makkah Al-Mukarramah: Maʿhad Al-Buḥūth Al-ʿIlmiyya Wa-Iḥyāʾ Al-Turāth Al-Islāmī.

Al-Suyūṭī, Jalāl Al-Dīn (D. 911 H). (N.D.). *Al-Muzhir Fī ʿUlūm Al-Lughah Wa-Anwāʿihā* (3rd Ed.). (Explained, Verified, Indexed, And Annotated By Muḥammad Al-Mawlī Bak, Muḥammad Abū Al-Faḍl Ibrāhīm, And ʿAlī Muḥammad Al-Bajāwī). Cairo: Maktabat Dār Al-Turāth.

Ibn Al-Sarrāj, Muḥammad Ibn Al-Sarī (D. 316 H). (2009). *Al-Uṣūl Fī Al-Naḥw* (1st Ed.). (Edited By Muḥammad ʿUthmān, Editor). Cairo: Maktabat Al-Thaqāfah Al-Dīniyya.

Ibn Aqīl, Bahāʾ Al-Dīn (D. 769 H). (1982). *Al-Musāʿid ʿalā Tashīl Al-Fawāʾid* (1st Ed.). (Edited And Annotated By Muḥammad Barakāt). Damascus: Dār Al-Fikr.

Ibn Ḥazm Al-Andalusī, ʿAlī Ibn Aḥmad (D. 456 H). (1962). *Jamhurat Ansāb Al-ʿArab* (5th Ed.). (Edited And Annotated By ʿAbd Al-Salām Hārūn). Cairo: Dār Al-Maʿārif.

Ibn Hishām Al-Anṣārī, Jamāl Al-Dīn (D. 761 H). (1998). *Mughnī Al-Labīb ʿan Kutub Al-Aʿārīb* (1st Ed.). (Edited By Māzin Al-Mubārak And Muḥammad ʿAlī Ḥamd Allāh). Beirut: Dār Al-Fikr.

Ibn Hishām Al-Anṣārī, Jamāl Al-Dīn (D. 761 H). (1986). *Takhliṣ Al-Shawāhid Wa-Talkhīṣ Al-Fawāʾid* (1st Ed.). (Edited And Annotated By ʿAbbās Al-Ṣāliḥī). Beirut: Dār Al-Kitāb Al-ʿArabī.

Ibn Hishām Al-Anṣārī, Jamāl Al-Dīn (D. 761 H). (1994). *Sharḥ Shudhūr Al-Dhahab*. (Edited By Barakāt Yūsuf Habbūd). Beirut: Dār Al-Fikr.

Ibn Hishām Al-Anṣārī, Jamāl Al-Dīn (D. 761 H). (2004). *Sharḥ Qaṭr Al-Nadā Wa-Ball Al-Ṣadā*. (Edited By Muḥammad Muḥyī Al-Dīn ʿAbd Al-Ḥamīd). Cairo: Dār Al-Ṭalāʾiʿ.

Ibn Hishām Al-Anṣārī, Jamāl Al-Dīn (D. 761 H). (2009). *Awḍaḥ Al-Masālik ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik*. (Edited By Muḥammad Muḥyī Al-Dīn ʿAbd Al-Ḥamīd). Cairo: Dār Al-Ṭalāʾiʿ.

Ibn Khālawayh, Al-Ḥusayn Ibn Aḥmad (D. 370 H). (1979). *Al-Ḥujjah Fī Al-Qirāʾāt Al-Sabʿ* (3rd Ed.). (Edited By ʿAbd Al-ʿĀl Sālim Makram). Beirut: Dār Al-Shurūq.

Ibn Khallikān, Shams Al-Dīn (D. 681 H). (1970). *Wafayāt Al-Aʿyān Wa-Anbāʾ Abnāʾ Al-Zamān*. (Edited By Iḥsān ʿAbbās). Beirut: Dār Ṣādir.

Ibn Mālik, Muḥammad Jamāl Al-Dīn (D. 672 H). (N.D.). *Sharḥ Al-Kāfiyah Al-Shāfiyah*. (Edited By ʿAbd Al-Munʿim Aḥmad Harīrī). Dār Al-Maʾmūn Li-L-Turāth.

Ibn Mālik, Muḥammad Jamāl Al-Dīn (D. 672 H). (1990). *Sharḥ Al-Tashīl* (1st Ed.). (Edited By ʿAbd Al-Raḥmān Al-Sayyid And Muḥammad Al-Mukhtūn). Al-Jīzah: Hajr Li-L-Ṭibāʿah Wa-L-Nashr Wa-L-Tawzīʿ.

Ibn Manẓūr, Jamāl Al-Dīn Muḥammad Ibn Mukarram (D. 711 H). (N.D.). *Lisān Al-ʿArab*. Beirut: Dār Ṣādir.

Ibn Yaʿīsh, Muwafaq Al-Dīn Ibn ʿAlī (D. 643 H). (N.D.). *Sharḥ Al-Mufaṣṣal*. Miṣr: Idārat Al-Ṭibāʿah Al-Munīriyyah.

Rabbāʿ, Muḥammad. (1992). *Al-Samāʿ Wa-Ahammiyyatuh Fī Al-Taqʿīd Al-Naḥwī ʿinda Sībawayh*. Master's Thesis, Jordan, Jāmiʿat Al-Yarmūk.

Sībawayh, ʿAmr Ibn ʿUthmān (D. 180 H). (1988). *Al-Kitāb* (3rd Ed.). (Edited By ʿAbd Al-Salām Muḥammad Hārūn). Cairo: Maktabat Al-Khānjī.